الأمم المتحدة

A/59/PV.88

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٨٨
الخميس، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/2005)

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء التسع عشرة في مجموعة ريو وهي: الأرجنتين، إكوادور، أورغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فترويلا، نيكاراغوا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، هندوراس.

تؤذن هذه الجلسات ببداية المرحلة الثانية من العملية التحضيرية للجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، التي ستُعقد عملا بالقرار ٢٩١/٥٨ لتقييم التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات إعلان الألفية والتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

في ذلك السياق، تود مجموعة ريو أن تشير إلى تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، المقدم استجابة لطلب الجمعية العامة. ويذكر الأمين العام أنه استند في إعداد ذلك التقرير إلى خبرته طوال ثماني سنوات بصفته أمينا عاما، وإلى ضميره ومعتقداته وفهمه لطبيعة الأمم المتحدة، وكذلك إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير مشروع الألفية.

وتود مجموعة ريو أن تشكر الأمين العام على إسهامه في المناقشات التي تجريها الدول الأعضاء في هذه الفترة الهامة للأمم المتحدة. وتعتقد مجموعة ريو أن تقرير الأمين العام يستحق من جميع الدول الأعضاء أن تنظر فيه بشكل بناء.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-29848 (A)
0529848

وستتطلب المفاوضات المعنية بالإصلاح مرونة كبيرة في البحث عن إبرام اتفاقات وتحقيق توافق في الآراء.

وتعتقد مجموعة ريو أيضا أن مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر يجب أن يتيح فرصة للوفاء بالتزامنا إزاء شرعية تعددية الأطراف بوصفها سبيلا للتصدي للتحديات التي نواجهها في معركتنا للقضاء على الفقر والجوع ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، وبسبب الحاجة إلى مفهوم فعال للأمن المشترك واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البشر، الذين يجب أن تكون رفاهتهم في جوهر اهتماماتنا.

وفي ذلك السياق، سيتيح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر فرصة خاصة لإجراء تحليل موضوعي لأعمال منظمتنا بعد ٦٠ عاما على وجودها ولاعتماد التدابير المعيارية والمؤسسية الجديدة والجريئة المطلوبة لتكييف الأداة الفريدة التي تمثلها الأمم المتحدة مع التحديات التي تأتي بها الألفية الجديدة.

وتود البلدان الأعضاء في مجموعة ريو أن تعرب في ذلك السياق عن استعدادها التام للتعاون الكامل حتى تتمكن الأمم المتحدة، في هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية، أن تؤدي دورها الملائم في مجالات السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وتعتقد مجموعة ريو أنه ينبغي لنا، من خلال النظر الحكومي الدولي في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، أن نواصل توسيع بؤرة تركيزنا على المسائل الاجتماعية والإنمائية، وأن نشدد في ذلك على المسائل التي تعنى بها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وتولي اهتماما خاصا لتحسين الأحوال المعيشية لجميع الشعوب وتعزيز احترام حقوقها الإنسانية. ونعتقد أيضا أنه يجب مراعاة مختلف الحالات التي تؤثر في البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات الصغيرة والضعيفة على النحو الواجب في نتيجة مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ لنضمن أن تحرز هذه البلدان، والاقتصادات بحلول عام ٢٠١٥، تقدما في جهودها المبذولة لتوفير ظروف معيشية أفضل لشعوبها وألا تنزلق في منحدر خطير نحو المزيد من الفقر والتهميش، وهو ما نشهده اليوم.

ونود من ذلك المنظور أن نشدد على أن إمكانية الوصول إلى السوق والتقدم المحرز في جولة الدوحة الإنمائية لم يخضعا، ولا يخضعان، وينبغي ألا يخضعا أبدا لأية شروط. وأي نهج تجاه المسألة يجب أن يواصل استكشاف مشكلة الدين الخارجي لبلداننا، مع ربط المفهوم الهام للقدرة على تحمل الدين ليس بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا بالأهداف الإنمائية الإضافية للألفية. ونحن نفهم أن هذا التشديد على المسائل الإنمائية يجب أيضا أن يشمل العلاقات المتبادلة بين التنمية المستدامة؛ واستقرار الأنظمة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية؛ والديمقراطية؛ والتمتع العالمي بكامل حقوق الإنسان؛ والسلام الداخلي والخارجي؛ والأمن، بما في ذلك حدوث الكوارث الطبيعية.

وتود مجموعة ريو أيضا أن تبرز أهمية مبادرة "العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر"، التي تتوخى ضمن أمور أخرى مجموعة من الآليات المبتكرة للتمويل الإنمائي من أجل رفع المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للالتزامات والاتفاقات المتعهد بها والمشمولة في توافق الآراء.

وتتفق مجموعة ريو مع الأمين العام – وقد ذكرت ذلك – على أن هناك ضرورة ملحة لأن تقوم البلدان المتقدمة النمو التي لم تضع بعد جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بوضع هذه الجداول وضمان الوصول السريع لهذه المساعدة إلى البلدان التي يتزايد تخلفها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونكرر القول إن الهدف هو مجرد ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

أخيرا، في ما يتعلق بالإصلاح، تعتقد مجموعة ريو أن التقدم الذي يمكن إحرازه على الصعيد المعياري يجب دعمه من خلال تغييرات مؤسسية متماسكة تسّهل تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في مجالات التنمية، والأمن، والحماية العالمية لحقوق الإنسان.

والديمقراطية بالنسبة إلى مجموعتنا هي قيمة عالمية. ولذلك نؤكد مجددا — كما أعلن رؤساؤنا في مؤتمر القمة الذي عُقد في سان خوسيه، كوستاريكا — أن توطيد الديمقراطية و الحفاظ عليها وتعزيزها هي مطالب أساسية لتحقيق المساواة والعدالة والحرية والسلام والتنمية المستدامة لشعوبنا. وبوصف الأرجنتين رئيسة مجموعة ريو، فإنها تشكر الأمين العام على ذكر ذلك المبدأ.

وتدرك مجموعة ريو أيضا أنه من الأهمية للأمم المتحدة أن تُجري مناقشة بشأن تصدي المجتمع الدولي لحالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الإبادة الجماعية. ولابد من إيلاء اهتمام خاص دائما لمنع الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تشمل هذه المناقشة إطارا قانونيا ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة.

وأي إصلاح للمنظمة، بالنسبة إلى مجموعتنا، يجب أن يعطي أولوية لتعزيز سيادة القانون واحترام وتعزيز حقوق الإنسان. وتتفق مجموعة ريو مع الأمين العام على أن سيادة القانون تعززها المشاركة العالمية في الصكوك الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن مجموعة ريو مستعدة للنظر في تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، نظرا لأن لجنة حقوق الإنسان تحتاج إلى إصلاح.

وتنظر مجموعة ريو باهتمام إلى مناقشة الجمعية العامة لمسألة استخدام القوة وفقا للميثاق.

والاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام هو مسألة هامة ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تناقشها بشكل شامل ضمن إطار الجمعية العامة.

ومكافحة الإرهاب، بالنسبة إلى مجموعتنا، تتطلب أن نصل إلى تعريف للإرهاب في الاتفاقية التي تُصاغ حاليا. وسيمكّننا ذلك من التصدي لتلك الآفة من منظور متعدد الأطراف وبتركيز موحد. ويجب في مكافحة الإرهاب أن تكون أبعاد حقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية حاضرة دائما.

علاوة على ذلك، يساور مجموعة ريو القلق إزاء تزايد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية — التي نعتقد أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب – والمشكلة العالمية المتمثلة في تجارة المخدرات غير المشروعة، التي بلا شك تؤثر في أمن جميع الدول. ونتفق مع الأمين العام، الذي يدعو في تقريره جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقيات التي تعاقب على كل هذه الأنشطة غير المشروعة وتنفيذها.

ويجب أن يزيد الإصلاح فعالية الأمانة العامة وكفاءتها. ويجب أن يسعى الإصلاح إلى جعلها أكثر شفافية من خلال آليات للرصد والمساءلة. ولذلك نود أن نقف على تفاصيل الخطة التي سينفذها الأمين العام لتحقيق تلك الأهداف. وسوف نشارك بهمة — بوصفنا مجموعة وبوصفنا دولا منفردة على حد سواء — في تقييم الجمعية العامة للولايات والهياكل القائمة من أجل تحسين توزيع الموارد وتفادي الازدواجية.

إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو ملتزمة بالعمل المبتكر والبناء في مختلف المشاورات والمفاوضات التي تُجرى أثناء العملية الحكومية الدولية التي تبدأ اليوم.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤكد دعمنا الكامل للبيان الذي أدلى به صديقي ممثل ساموا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

إننا نوزع على الوفود النص الكامل لملاحظاتنا، الذي هو أطول بكثير من النص الذي سأدلي به توخيا للإيجاز.

نرحب ترحيبا مطلقا بتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005). وهو يتضمن تدابير عملية ومتسمة بالطموح، يمكن أن تدخل في مجملها تحسينات هامة على الأمم المتحدة وقدرتها على مجابهة التهديدات والتحديات المتنوعة التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين.

ومن دواعي سرورنا أن الأمين العام يقدم توجيهاMay واضحاMay للمناقشات في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ومجموعة شاملة من النتائج العملية للنظر فيها. ويجب أن نغتنم الفرصة الفريدة التي يتيحها لنا كي نعتمد إصلاحات فاصلة للأمم المتحدة. ومن شأن عدم التوصل على اتفاق عام على مجموعة الإصلاح الشامل أن يشكل ضربة قاسية لمصالحنا المشتركة في النهوض بالتعاون الدولي.

وأود أيضاMay أن أسجل تقدير استراليا وتقديري الشخصي للمقدرة القيادية التي تبديها يا سيدي في العملية التحضيرية، ومنها الدعوة لعقد هذه الجلسة اليوم، وأن أقدم تشجيعنا ودعمنا المستمر للجهود التي تبذلونها لتوجيه الدول الأعضاء صوب التوصل على اتفاق قادر على دفع مصالحنا الجماعية المتمثلة في أن تكون الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية. وأطرح هذه الملاحظات يا سيدي بوصفي أحد ميسّريكم المتواضعين.

هناك كثير من الدول الأعضاء المهتمة بالرد على هذا التقرير الهام المقدم من الأمين العام، وجريا على التقليد الأسترالي المعتاد في الدخول سريعا إلى صلب الموضوع، سأكتفي اليوم بإبراز بعض من أهم العناصر في بياننا الشامل، الذي يجري الآن تعميمه.

ويصيب الأمين العام بالتسليم في تقريره بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ورغم ذلك، يجب أن نكفل اعتراف نتائج مؤتمر القمة أيضا بالاحتياجات الإنمائية الملحة في أماكن أخرى، ومنها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يعيش نحو ثلثي فقراء العالم، أو ٧٠٠ مليون نسمة. ويلزم الاعتراف بالاحتياجات والتحديات الإنمائية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد، على النحو الذي اتفق عليه في استراتيجية موريشيوس. والنمو الاقتصادي دافع قوي للتنمية، في حالة دعمه بالتحرير الشامل للتجارة من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، في إطار منظمة التجارة العالمية ومفاوضات جولة الدوحة. وينبغي أن نسلط الضوء على أهمية ذلك للتنمية والنمو الاقتصادي الذي تدفعه التجارة ونكفل أن يهيء مؤتمر القمة مناخا إيجابيا حتى يمكن صدور أي قرار مبكر ونتائج عملية عن جولة الدوحة.

وتتفق استراليا مع الأمين العام في مقترحاته الخاصة بتعزيز الإطار متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وينبغي، بل يجب في الواقع، أن تؤيد نتائج مؤتمر القمة اتخاذ طائفة عريضة من التدابير العملية، منها بدء المفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ واستمرار الوقف الطوعي لإجراء التجارب انتظاراMay لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي كمعيار للضمانات؛ والتصدي للتهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق زيادة عدد البلدان المشاركة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار؛ وإبرام معاهدة للأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة؛ وبذل مزيد من الجهود للتصدي للخطر الذي يمثله النقل والاستخدام بشكل غير مشروع لنظم الدفاع الجوي المحمولة على الظهر.

وتعرب استراليا عن ترحيبها بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي أعلنها الأمين العام في مدريد، وتوافق على أنه ينبغي بذل جهود متضافرة لوضع مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب في صيغته النهائية. وترحب استراليا أيضاMay باعتماد اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب مؤخراMay نص اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي وتتطلع إلى فتح باب التوقيع عليها، عقب اعتماد الجمعية العامة لها، في أول يوم للقمة.

وتتطلع استراليا إلى مزيد من التفاصيل عن لجنة بناء السلام، وذلك لأسباب ليس أقلها الدور الهام الذي نرى أنها يمكن أن تؤديه في التصدي للمشاكل التي تواجه الدول الهشة. وينبغي أن يكون من بين النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة إنشاء لجنة عملية وفعالة.

وترحب استراليا أيضا بتأييد الأمين العام لمعيار ''المسؤولية عن الحماية'' الآخذ في الظهور، ودعوته إلى الأخذ بهذا المعيار والتصرف وفقاMay له حين لا تكون الحكومات الوطنية غير قادرة أو غير مستعدة لحماية مواطنيها. كما نؤيد اقتراح الأمين العام زيادة قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الديمقراطيات الناشئة، ونتفق مع مقترحاته بشأن تحسين فعالية هيئات معاهدات حقوق الإنسان وكفاءتها. ويتمشى هذا مع الأهداف التي تسعى استراليا لتحقيقها منذ عدة سنوات وهو أمر ينبغي الاضطلاع به على سبيل الأولوية.

ويثير الأمين العام شواغل هامة بشأن معالجة حقوق الإنسان في نطاق لجنة حقوق الإنسان. وتتفق استراليا معه على الحاجة الماسة إلى إعلاء مكانة حقوق الإنسان وتعميم النظر فيها في منظومة الأمم المتحدة وتتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات في هذا الشأن.

وتجري بالفعل مناقشات مستفيضة بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن، ويتحتم أن نتوصل هذا العام إلى نتائج تكون مقبولة بصفة عامة من الجميع. وتؤيد استراليا، كما أوضحنا، زيادة عدد الأعضاء الدائمين بإضافة اليابان والهند والبرازيل وبلد أفريقي، وربما إندونيسيا.

وترى استراليا أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل خطراMay واضحاMay على السلام والأمن الدوليين. وقد أدرك الأمين العام أن من اللازم القيام بإجراءات قوية للتصدي لمسألة هذا الانتشار، بما فيها إجراءات من جانب مجلس الأمن. وينبغي أن يكون أعضاء المجلس الحاليين وفي المستقبل مستعدين لتلبية توقعات المجتمع الدولي منهم في هذا الصدد.

واستراليا من الأصوات الثابتة والقوية التي تدعو منذ أمد طويل لتحسين الإدارة والمساءلة داخل الأمم المتحدة. ونرى أن إصلاح الأمانة العامة لا غنى عنه إذا أردنا أن نجدد الأمم المتحدة بشكل مجد. ونؤيد بقوة جميع مقترحات الأمين العام بشأن تحسين هيكلً المنظمة وأساليب إدارتها ونرى في هذه الإصلاحات عنصرا رئيسيا من عناصر مجموعة الإصلاحات قيد النظر.

ولا شك أن الإصلاحات الواسعة النطاق والطموحة التي يطرحها الأمين العام تيسر على قادتنا المهمة الشاقة التي يواجهونها في التوصل إلى اتفاق بشأن النهوض بالأمم المتحدة. وترى استراليا أنه يتحتم علينا الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى العمل، مع إيلاء اهتمام وثيق، لكل من مقترحاته على نحو هادف وبناء. ومن الأهمية بمكان أن لا نضيع هذه الفرصة الفريدة السانحة لإحداث إصلاحات هامة في الأمم المتحدة، وأن نتجنب مهما كانت التكاليف تبديد

هذه الفرصة في تسجيل نقاط تافهة أو في مفاوضات للاتفاق على القاسم المشترك الأدنى. ويلزم أن ندرك جميعا حجم المهمة التي نواجهها وأهميتها، وأن نُقْدم كما فعل الأمين العام على الاستجابة برؤية واضحة لمصالحنا المشتركة الكامنة في إيجاد أمم متحدة أقوة وأفضل.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): تود بالاو أولا أن تعرب عن مشاركتها في عبارات العزاء والمواساة والحزن لخسارة العالم بموت قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وصاحب السمو الأمير رينييه الثالث، حاكم إمارة موناكو.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا الآن للبيان الممتاز الذي أدلت به مجموعة منتدى جزر المحيط الهادي، وعلى وجه الخصوص، لإشارة هذا البيان إلى ضرورة توجيه الاهتمام العاجل لتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

ونغتنم هذه الفرصة لنثني على الأمين العام ومساعديه للتقرير الشامل المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع''، ونؤكد مجددا May امتناننا للخبراء الكثيرين الذين شاركوا في العمل التاريخي الذي أنتج هذا التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

ويتناول الأمين العام كثيرا May من المسائل الحاسمة بالنسبة لمستقبل مواطني عالمنا. وقد تناولت بالاو أيضا May بعض May من تلك المسائل في بيانات سابقة، وهي تعيدها هنا، بما في ذلك دعمها لإصلاح مجلس الأمن عملا May بالنموذج ألف ولحصول اليابان على عضوية دائمة. غير أن تركيزنا لأغراض هذا البيان القصير ينصبّ على التنمية في بالاو والدول الجزرية الصغيرة النامية التي في مثل وضعها.

وكما يقول الأمين العام ''إن أحد التحديات الكبرى للألفية الجديدة يتمثل في ضمان أن تتمتع جميع الدول بما يكفي لها من قوة لمجابهة التحديات الكثيرة التي تواجهها'' (A/59/2005، الفقرة ١٩). ويستطرد الأمين العام فيقول: ''فليس بإمكان أي بلد، ضعيفا كان أو قويا، أن يحقق الرخاء من فراغ'' (نفس المصدر، الفقرة ٢٤).

ومن واجبي أن أقول لهذه الهيئة أن هذا الفراغ بالذات موجود في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبصفة أخص في جمهورية بالاو.

وقد تسبب بذلك الفراغ بعد وعزلة بالاو وتلك الدول الأخرى، وإخفاق مؤسسات الأمم المتحدة في أن تحتفظ بوجود قوى لها داخل حدود بالاو. وفي الواقع وفي الحقيقة، بالرغم من الموارد الكبيرة التي قامت الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو بتعبئتها لمكافحة المشاكل التي تناولتها التقارير التي صدرت، لا يوجد ممثل واحد للأمم المتحدة في بالاو لكي يتفاعل مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل بناء قدرات الدولة للتصدي للتحديات المضنية والمعقدة التي تواجهها.

وقد ذكر الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠٠٣ عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، إلى أنه:

> ''ما لم تتمتع البلدان النامية بمزيد من الوصول إلى المؤسسات التي تؤثر سياساتها بصورة عميقة على حياة مواطنيها، وبصوت مسموع فيها – ويرى الجمهوري أنها تتمتع بذلك، سيستمر تزايد العداء العام للعولمة''.(A/58/323، الفقرة ٧١)

ولكن أين هي حرية وصول مواطني بالاو إلى تلك المؤسسات الدولية الرئيسية؟ أين يرفرف علم الأمم المتحدة في بالاو؟ ولا في أي مكان على الإطلاق. ولدى الولايات المتحدة في بالاو سفارة تضم موظفين دائمين ودبلوماسيين ولدى اليابان سفارة في بالاو وتضم موظفين دائمين. وإذا لم تكن بالاو بلدا صغيرا جدا حتى تمد له تلك الدولتان يد

المساعدة، فلماذا تبدو بالاو بلدا صغيرا جدا في نظر الأمم المتحدة ؟

وفي حين يتضح أن إنشاء مراكز إقليمية أداة مفيدة، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل الحاجة إلى وجود داخل البلد يولّد اهتماما وحماسا لدى السكان المحليين، ويقدم المساعدة الجاهزة والطوعية للوصول إلى الفرص الكبيرة والمعقدة المتاحة للبالاويين في ما وراء شواطئهم وفهمها. وأرى أن كل دولة في المجتمع العالمي لها الحق في أن يكون فيها وجود دائم على أقل تقدير لموظف مسؤول واحد من موظفي الأمم المتحدة الموهوبين، يستطيع أن يوجه السكان المحليين في هذه المتاهة. وفي ذلك وحده تتطور القدرات الأساسية المطلوبة. وفي ذلك وحده يشعر الشباب بوجود قد يعتقد أنه مجرد بيروقراطية غابرة لا يمكن اختراقها أو الوصول إليها.

ومما لا يحتمل النقاش على ما يبدو لي أن وجود مكتب دائم في كل دولة عضو هو السبيل الوحيد لتوفير مزيد من الوصول إلى المؤسسات العالمية التي دعا إليها الأمين العام. والسبب الوحيد وراء عدم تنفيذ هذا الحل العملي والجلي تماما لمسألة بُعد وعزلة بالاو وغيرها من البلدان يتعلق بتكاليف تنفيذه. ولا بد أن البعض في مكان ما يعتقد أنه من الأفضل جمع موظفي الأمم المتحدة في ما يسمى بالمراكز الإقليمية، والقيام دوريا بزيارات إلى دول مثل بالاو، أو المجيء بالبالاويين إلى تلك المراكز الإقليمية لحضور الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وأرى أن تكاليف تلك الزيارات ربما كانت أكبر من تكاليف تعيين موظف مسؤول دائم داخل الدولة. ومع ذلك، إذا افترضنا على سبيل النقاش أنه قد تترتب زيادة طفيفة في تكاليف إنشاء مكاتب قطرية في الدول النائية، فإن من شأن منافع هذه المبادرة أن تفوق كثيرا تلك التكاليف، ولأنه كما لاحظ الأمين العام:

> ”في عصر يسوده الترابط العالمي، فإن وشيجة المصلحة المشتركة، إذا فُهمت حق فهمها، ينبغي لها أن تربط بين جميع الدول وراء هذه القضية، شأنها في ذلك شأن الدوافع التي تحرك إنسانيتنا المشتركة.“ (A/59/2005، الفقرة ٢)

ما لم يكن هناك وجود حقيقي للأمم المتحدة في كل دولة عضو، فإن سكان العالم لن يدركوا أهمية تكافلهم، وستُترك مجموعة بكاملها من الدول ستترك في هذا الفراغ الكريه، الذي سيقضي على آمالنا جميعا.

السيد نيماك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة وعلى إعداد جدول أعمال لإصلاح الأمم المتحدة يؤدي إلى مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. كما يقدم وفد كرواتيا شكره إلى الأمين العام والأمانة العامة على التقرير المعنون ”في جو من الحرية أفسح“. ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكنه يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يقدم بعض التعليقات الإضافية الموجزة حول بعض الجوانب الخاصة من هذا التقرير.

تؤيد كرواتيا المشاعر التي تجلت في التقرير بشأن حسن توقيت إصلاح الأمم المتحدة. ويتجلى السبيل إلى ذلك في التوصل إلى طريق الإصلاح بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء. ونعتقد أن هذه مهمة يمكن تحقيقها.

إن التنمية الركيزة الأساسية لولاية الأمم المتحدة، وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الالتزامات الدولية. وهكذا، نرحب بإعادة الالتزام بنتائج مونتيري وجوهانسبرغ والتشديد من جديد على تحقيق هدف ٧ر٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونعتبر أنه من المهم التأكيد من جديد على كل النتائج التي تتمخض عنها مؤتمرات الأمم المتحدة، التي تشكل جزءا من الإطار

الإنمائي الدولي المتفق عليه والذي يمثل فيه التخفيف الشامل لعبء الديون واستكمال جولة الدوحة عنصرين إضافيين رئيسيين.

ويشكل صون السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية مصدرا لقلقنا المشترك. ويقترح التقرير المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ مجموعة من التدابير لتعزيز الأساس المعياري لأمن الدول والأمن البشري. وستشترك كرواتيا بصورة بناءة في الحوار القادم بشأن تلك المسائل.

ويسعدنا أن نرى المحاولة التي تبذل لجمع الأمن والتنمية معا. وتتضح تلك الصلة العديد من البلدان التي مرت بحالة صراع وبناء القدرات الوطنية ومؤسسات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك فإننا نرحب باقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام، يمكن أن تملأ الفراغ القائم في منظومة الأمم المتحدة. وننتظر باهتمام إجراء مداولات أكثر تفصيلا بشأن ما هو متوخى.

ويبدو أن الهيكل المقترح للجنة بناء السلام يقيّد عضوية الدول الصغيرة بقصر العضوية في اللجنة على البلدان الرائدة المساهمة بقوات، والمانحين الرئيسيين، والمؤسسات المالية الدولية، وبعض المجموعات الفرعية في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي البحث عن وسيلة للتعبير عن الصوت المشروع للدول الصغيرة التي انتقلت، عن طريق تجربتها الذاتية، من مرحلة الصراع إلى مرحلة الغوث ثم إلى مرحلة التنمية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التقرير يستثني الدور الوقائي المباشر للجنة المقترحة. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأن تلك المسائل.

ولا يمكن أن يتحقق السلم والأمن الدائمان إلا على أساس سيادة القانون. وتؤيد كرواتيا دورا أقوى للأمم المتحدة في بناء قدرات الدول لكي تمكنها من أن تكفل سيادة القانون لجميع مواطنيها. وتوفر الدول المسؤولة السلامة لمواطنيها والأمن لجيرانها. كما تؤيد كرواتيا اقتراح الأمين العام بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان وتوطيدها.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة لعدة سنوات. وفي ما يتعلق بالنموذجين المقترحين، تؤيد جمهورية كرواتيا زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة. ومع ذلك فإن كرواتيا يساورها القلق لأن الاقتراحات لم تتضمن وجود مجموعة أوروبا الشرقية. ولن يفيد ذلك في التوصل إلى اتفاق نهائي حول إصلاح المجلس. ونعتقد أيضا أن مجموعة أوروبا الشرقية، بالنظر إلى زيادة عضويتها خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، لها مطلب مشروع، على قدم المساواة مع الآخرين، في مقعد إضافي غير دائم في مجلس الأمن.

وتؤيد كرواتيا ذلك الجزء من البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة أوروبا الشرقية لشهر نيسان/ابريل، استونيا، والذي يحدد الموقف المشترك للدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية المؤهلة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

ويجب أن يعتمد الإصلاح، إذا أردنا له النجاح، على مصالح الجميع، ولا يجب أن يكون، أو يتخيل أن يكون، على حساب أي شخص آخر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يمتد إصلاح مجلس الأمن إلى أساليب عمله وتفاعله مع الأجهزة الرئيسية الأخرى، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن مجلس الأمن ليس الجهاز الرئيسي الوحيد الذي يحتاج إلى إصلاح. واقتراحات ترشيد أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وربط ولاية الأخير بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية فكرة تستحق مزيدا من التداول بشأنها. ولقد قدم لنا تقرير الأمين العام فكرة عن المناقشة التي ينبغي إجراؤها. والجدول الزمني مزحوم، ولكن مع توفر

حسن النية لدى الدول الأعضاء، سيكون هناك متسع من الوقت لمعرفة وجهات النظر بشكل سليم.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الذين تكلموا قبلي في تقديم التعازي بوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ووفاة سمو أمير موناكو رينييه الثالث.

تؤيد أوغندا البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بخصوص البلدان النامية غير الساحلية.

يثني وفد أوغندا على تقرير الأمين العام، الذي يبرز عددا من الإصلاحات الهامة. ولا يسمح الوقت بتحليل معمق للتقرير؛ لكنه يكفي لإلقاء الضوء على بعض المجالات.

لئن كنت اتفق عموما مع الأمين العام على تأكيده بأن الإصلاحات التي اقترحها ينبغي اعتمادها كحزمة ويجب ألا تعامل معاملة قائمة في مطعم نختار منها ما نريد، فإننا نرى إمكانية تعذر التوصل إلى توافق آراء بشأن تلك التدابير، وفي هذه الحالة سيكون من الحكمة أن نعتمد نهجا عمليا وأن نمضي قدما بالمقترحات التي يمكننا الاتفاق عليها. ويشدد الأمين العام، وهو مصيب جدا، على أن مقترحاته تمنح وزنا واهتماما متساويين لثلاثة مقاصد كبيرة للمنظمة: التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ولكن يبدو أن الأمن قد اتخذ مركز الصدارة وبأن التنمية ينظر إليها من زاوية الأمن، لذا فقد منحت دورا ثانويا. والحقيقة أنه ما لم تعالج قضايا التنمية مثل الفقر والتعليم والصحة والبيئة، فلا يمكن للمرء أن يتحدث عن الأمن بصورة ذات معنى.

لذلك يرى وفدي، في ذلك السياق، أنه ينبغي إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليضطلع بدوره، كما هو متوخى في الميثاق. والقول إن هيئات أخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والوكالات المتخصصة قد استحوذت بمرور الوقت على سلطات ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو موقف انهزامي. وينبغي لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة أن تحظى بالتمويل الملائم لمعالجة قضايا التنمية.

إن وفدي يسعده الاهتمام الخاص الذي يولى للاحتياجات الأفريقية. وبينما تبذل البلدان الأفريقية جهدا حثيثا لاعتماد استراتيجيات لخفض الفقر تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدورها في هذه الصفقة بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على شكل مساعدة إنمائية رسمية ضمن جدول زمني محدد. لقد استمعنا إلى الكثير من الكلام المنمق. والآن آن أوان العمل، وإن اقتراح ”المكاسب السريعة“ الوارد في تقرير الأمين العام مرحب به في ذلك الصدد. إن الاحتياجات الأساسية مثل الأسمدة والتعليم الابتدائي العام وتقديم وجبات مجانية لأطفال المدارس الابتدائية – وقد بدأ بلدي بالفعل في تنفيذ تلك التدابير — فضلا عن البنية التحتية مثل تعبيد الطرق الفرعية وتوفير الأدوية للأمراض التي يمكن الوقاية منها والمياه والصرف الصحي والبذور المحسنة وما إلى ذلك، كل هذه الاحتياجات ينبغي أن تكون مركز اهتمام شركائنا الإنمائيين. وتقوم الحاجة، قبل كل شيء، إلى حسن النية السياسية لتنفيذ الوعود التي سبق أن قطعتها البلدان المتقدمة النمو في العديد من المحافل الدولية. وإن وفدي يؤيد الدعوة إلى استكمال جولة الدوحة للمفاوضات في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦. وإن مطلب أفريقيا المستمر بالوصول إلى أسواق الدول المتقدمة النمو ينبغي تلبيته.

يرحب وفدي باستحداث لجنة بناء السلام المقترحة. إذ ستكون مفيدة في الحيلولة دون انزلاق البلدان وعودتها مرة أخرى إلى الصراعات، وفي تقوية المؤسسات التي تنهض

بالاستقرار في البلدان التي لا تشهد حاليا حالات الصراع. وينبغي للجنة أن تكون ممولة بصورة جيدة ومستقلة وغير تابعة لمجلس الأمن.

إننا نؤيد إنشاء صندوق للديمقراطية ومرفق تمويل دولي. إلا أن صندوق الديمقراطية ينبغي أن يستخدم لدعم المؤسسات الديمقراطية المنبثقة من داخل البلدان وليس لاستيراد أنماط الديمقراطية الأجنبية وفرضها كشرط للحصول على المساعدة من صندوق الديمقراطية. ويدعم وفدي أيضا إنشاء صندوق طوعي بمبلغ بليون دولار لتقديم الإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث المفاجئة. وينبغي أيضا معالجة الشواغل البيئية، لا سيما من قبل البلدان المتقدمة النمو المسؤولة عن أغلب انبعاثات الكاربون.

إن اقتراح التخلي عن لجنة حقوق الإنسان، التي تتمتع بعضوية عالمية، واستبدالها بهيئة صغيرة منتخبة من قبل ثلثي الجمعية العامة أمر ينطوي على مشاكل. لئن كانت الهيئة القائمة قد أسيء استخدامها بمنح العضوية لدول امتثالها في مجال حقوق الإنسان لا يبعث على الارتياح، فإن اقتراح إنشاء هيئة صغيرة لا تتمتع بعضوية عالمية لا يمثل حلا. وينبغي الأخذ بنهج جيد للاتفاق على المبادئ التوجيهية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تتمسك بها البلدان التي تطمح إلى العضوية.

إن فكرة ''المسؤولية عن الحماية'' أمر مرحب به، لكن معاييرها يجب أن تحدد بصورة واضحة للحيلولة دون الاستسلام لإغراء التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي أن تقصر على حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وينبغي الحصول على تفويض مسبق من مجلس الأمن قبل التدخل لحماية المواطنين.

أخيرا، إن إصلاح مجلس الأمن إجراء طال انتظاره. لقد اتخذت أفريقيا موقفا موحدا بشأن تلك القضية يؤيده وفدي تماما. وإننا نطالب بأن يكون لأفريقيا عضوان دائمان على الأقل مع حق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تشارك نيوزيلندا في عبارات المواساة التي قدمت برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ورحيل سمو الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو.

بادئ ذي بدئ، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدنا التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لساموا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

لقد أرسى الأمين العام في تقريره ''في جو من الحرية أفسح''، العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن والرفاهية المتزايدين وحقوق الإنسان الأساسية للجميع. ويمثل التقرير حزمة متوازنة وموجزة للإجراءات ذات الأولوية، مع التركيز على التغييرات المطلوبة بصورة حيوية والممكن تحقيقها في نفس الوقت.

نيوزيلندا تؤيد تأييدا قويا مفهوم السلام والأمن الدوليين القائم على ثلاث ركائز متساوية: الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونشاطر الأمين العام تماما رؤيته لعالم قوامه العمل الجماعي تتخطى فيه المشاكل والتهديدات والفرص الحدود الوطنية ويسلّم فيه تسليما تاما بتكافلنا الشامل.

وأسلط الآن الضوء على عدد من التوصيات التي تؤيدها نيوزيلندا بصورة خاصة.

تؤيد نيوزيلندا إلى حد كبير توصيات الأمين العام في القسم الثاني من تقريره، ''التحرر من الفاقة''.

إن تعزيز العمل مطلوب لضمان أن ينجز المجتمع الدولي تعهديه القاضيين بخفض مستوى الفقر العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب بتشديد التوصيات على أهمية حسن الإدارة والاستراتيجيات الوطنية السليمة،

والشفافة، والخاضعة للمساءلة لخفض مستوى الفقر، ونؤيد الدعوة الموجهة إلى البلدان المتقدمة النمو كي توفر مساعدة إنمائية أكبر لدعم تلك التوصيات. ونرحب بالزخم الذي يسعى الأمين العام إلى بثه في جولة الدوحة الإنمائية، وتؤيد نيوزيلندا بصفة خاصة التوصيات الداعية إلى تكثيف الاستجابة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن المساواة بين الجنسين، والتمتع الكامل بحقوق الصحة الإنجابية، وإمكانية الحصول على معلومات وخدمات الصحة الإنجابية هي مطالب أساسية حاسمة للتنمية، وترحب نيوزيلندا بوجود تلك الأفكار في تقرير الأمين العام. وفي ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من الأهمية الحاسمة أن يركز مؤتمر القمة على الوقاية من المرض وعلاجه على حد سواء. ومن الواضح أن إمكانية حصول الجميع على معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك توفير المعلومات الملائمة والشاملة للمراهقين، هي استراتيجية حيوية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترحب نيوزيلندا أيضا بتركيز الأمين العام على ضرورة تعزيز الإجراءات الرامية إلى خفض انبعاث غازات الدفيئة والتخفيف من حدة تغير المناخ، بما فيها الإجراءات التي تُتخذ انطلاقاً من التزامات جميع البلدان التي تشكل المصادر الرئيسية لانبعاث هذه الغازات.

ويساور نيوزيلندا القلق لعدم إيلاء الاهتمام الكافي في تقرير الأمين العام لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الإنمائية الخاصة، كما أُقر بها مؤخرا في نتائج الاجتماع الدولي في موريشيوس. ومن الأهمية أن تُقدر الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية تقديراً كاملاً في نتائج مؤتمر القمة.

وترحب نيوزيلندا بالإقرار بأن السلم والأمن العالميين يتطلبان إحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار معاً، وبالمقترحات العملية المعروضة لتحقيق ذلك، مثل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتعزيز سلطة التحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ما يتعلق بالإرهاب، نتفق مع اقتراح الأمين العام الداعي إلى إبرام اتفاقية شاملة للإرهاب تعرّف العمل الإرهابي بأنه أي عمل يُقصد به إلحاق الأذى الشديد بالمدنيين أو غير المقاتلين، وبغرض ترويع مجموعة سكانية أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي فعل أو الامتناع عنه.

وتؤيد نيوزيلندا بشدة مبادئ ''مسؤولية الحماية''، التي تؤكد بوضوح ضرورة اتخاذ إجراء جماعي لمناهضة الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ونوافق بصفة خاصة على الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام تتناول الحاجة إلى إجراءات دائمة لمنع انزلاق البلدان الخارجة من الحرب في أعمال العنف مرة أخرى. وستستمد هذه اللجنة قوتها من كونها هيئة حكومية دولية رفيعة المستوى يمكنها أن تجمع العناصر الرئيسية لبناء السلام وأن تُشرك في ذلك مجموعة أساسية من أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن المساهمين بقوات والمانحين ذوي الصلة. ونتطلع إلى اقتراح أكثر اكتمالا يضعه الأمين العام بشأن هيكلية هذه اللجنة.

ونؤيد أيضا بشدة زيادة الموارد التي تُقدم إلى الأمين العام حتى يؤدي مهمته الحيوية للمساعي الحميدة. وتلك الأنشطة، التي تتم عادة خلف الكواليس، لا تحظى بتقدير كاف ولا تتلقى كذلك الموارد الكافية.

ويسرنا بشكل خاص أن نرى تقرير الأمين العام يعطي حقوق الإنسان هذه المكانة البارزة. ونتفق مع تقييم الأمين العام بأن ظلالا قد أُلقيت على صيت منظومة الأمم

المتحدة برمتها بسبب انحدار مصداقية لجنة حقوق الإنسان وافتقارها إلى المهنية. ولذلك نؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس رفيع المستوى لحقوق الإنسان. وسواء أصبح ذلك المجلس الجديد جهازا رئيسيا في الأمم المتحدة أو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة – ولكلا البديلين مزايا ونواقص – فهاتان مسألتان تريد نيوزيلندا أن تبحثهما بحثا وثيقا وأي واحدة منهما ستمثل إعادة هيكلة كبيرة لمؤسسات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وستكون جديرة بالاهتمام إذا أتت بحل لمشكلة التسييس التي تُبتلى بها لجنة حقوق الإنسان. وسينبغي لأعضاء أي مجلس مستقبلي لحقوق الإنسان أن يكونوا أكثر استعدادا من أعضاء اللجنة الحالية للتصدي بحزم لانتهاكات حقوق الإنسان. فبهذه الطريقة وحدها ستكون إعادة هيكلة آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مجدية.

أخيرا، نحن نتفق تماما على الحاجة إلى مجلس أمن موسع ليكون أكثر تمثيلا لحقائق عالم اليوم. ونتفق على ضرورة اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل أيلول/سبتمبر، ورغم أن اتخاذ قرار بتوافق الآراء أمر مرغوب فيه إلا أنه قد لا يكون ممكنا. ونسجل مرة أخرى رأينا بأنه يجب تقدير إسهام اليابان في الأمم المتحدة في أي توسيع للمجلس، وأن نيوزيلندا لا تزال تعارض أي توسيع لسلطة حق النقض في مجلس الأمن.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. أولا، يؤيد التحالف البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ويقدر التحالف إتاحة هذه الفرصة لنتبادل وجهات نظرنا بشأن تقرير الأمين العام، ويود أن يشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المشاورات، التي نعتقد أنها تأتي في الوقت المناسب، أي في الفترة التي تسبق انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره ”في جو من الحرية أفسح“، بمقتضى القرار ٥٨/٢٩١.

إن التحليل الوارد في تقرير الأمين العام قد استرعى الانتباه مرة أخرى إلى مسائل ذات أهمية كبيرة. وفي رأينا أن تلك المسائل، إلى جانب التوصيات المقترحة، تتطلب دراسة متأنية من الدول الأعضاء، وبالنظر إلى آثارها وعواقبها البعيدة الأثر. ولذلك، ستقتصر تعليقاتنا بوصفنا مجموعة على المسائل العامة ذات الاهتمام المشترك في هذه المرحلة، ولكننا سنسهم بتعمق في المسائل المحددة عندما تُثار أثناء المشاورات المعنية بمجموعات المواضيع المختلفة قيد الاستعراض.

لعله لا توجد مجموعة أخرى في أسرة الأمم المتحدة تهمها الإصلاحات الدولية لتعزيز التنمية المستدامة بصفة خاصة أكثر من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فضعف هذه الدول على نحو فريد أمام القوى الاجتماعية والاقتصادية، خاصة أمام التدهور البيئي – كما يرد في جميع جداول الأعمال الإنمائية الدولية الرئيسية، بما في ذلك جدول أعمال مؤتمر قمة الألفية – يتطلب اهتماما ودعما متواصلين من المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، يقدر التحالف تركيز التقرير على الحاجة الملحة إلى إجراءات شاملة وعالمية من أجل التنفيذ، ويقدر الإشارات العامة فيه إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة في فصله المعني بالتحرر من الفاقة، والذي يُشار فيه إلى التجارة وتغير المناخ. ونود أن نعرب عن التقدير للاهتمام الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الفرع المعني بتغير المناخ.

مع ذلك، نحن بحاجة إلى توخي الحذر الشديد إزاء تصنيف البلدان في فئات من غير تمييز. فبينما نقدر أن الأهداف الإنمائية للألفية تشير إلى تلبية الاحتياجات الخاصة

لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، نعتقد بأن من غير المناسب أن تُوضع تلك البلدان المختلفة في مجموعة واحدة وأن يُوحى بأن نوعا ما من الإجراءات يمكن أن يعالج همومها كلها بشكل مشترك.

ويتجاهل ذلك النهج الاحتياجات والهموم الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وحقيقة أنه لا توجد وصفة واحدة تناسب الجميع نظرا لمعوقاتها الهيكلية وضعفها المتأصل. فينبغي معاملتها المعاملة الخاصة التي تستحقها لضمان عدم تهوين همومها من خلال ربطها بمجموعات أخرى أو تطبيق القاسم المشترك الأدنى على جميع البلدان النامية.

ويقدر تحالف الدول الجزرية الصغيرة أيضا توصية الأمين العام بإنشاء نظام على نطاق عالمي للإنذار المبكر من جميع المخاطر الطبيعية، والبناء في ذلك على قدرات وطنية وإقليمية قائمة. فالآثار المأساوية لموجات سونامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ جاءت تحذيرا لنا في هذا الصدد.

ونشدد على ضرورة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة في تطوير وتعزيز تأهبها وقدراتها على تقليل مخاطر الكوارث والإغاثة في حالات الطوارئ وعلى بذل جهود إعادة التأهيل والإعمار، خاصة في الميدان، من أجل زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة على معالجة الاستيطان البشري وإعادة التأهيل والإعمار بعد الكوارث.

ويثبط همتنا كثيرا غياب أي ذكر في التقرير لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما أشار أمس ممثل ساموا الدائم، وكان يتكلم بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ، وأيده ممثل نيوزيلندا في وقت سابق من اليوم، فإن استراتيجية موريشيوس لا تتضمن تدابير عملية المنحى وملموسة وفعالة لمعالجة مواطن الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل تسلط الضوء أيضا على مجالات المسؤوليات المتبادلة التي ستسعى هي والمجتمع الدولي إلى النهوض بها – وهذا مبدأ أساسي يلقى أيضا تأييدا كبيرا في تقرير الأمين العام بوصفه مبدأ هاما. وتكتسي هذه الاستراتيجية أهمية قصوى بالنسبة إلى شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث أنها تناضل من أجل ضمان تنميتها المستدامة وأمنها وحماية حقوقها الإنسانية الأساسية من أجل البقاء في جزرها.

ونحن نرى أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية سيقوض ما لم يُنظر بصورة ملائمة في اتخاذ إجراءات مناسبة من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية موريشيوس في النتائج الختامية للاستعراض الذي سيُجرى في أيلول/سبتمبر لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية. ومن أجل ذلك، نعتزم بوصفنا دولا أعضاء أن نكفل المعالجة السليمة، خلال فترة تلك الممارسة، لذلك السهو غير الملائم.

أتكلم الآن بصفتي الوطنية. توافق توفالو تماما على الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بتعزيز أجهزة الأمم المتحدة لجعل المنظمة أكثر أهمية ودلالة ووضوحا لجميع الأعضاء، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة مثل توفالو. ونوافق على زيادة أعضاء مجلس الأمن، مثلما يقترح التقرير.

ولكن فيما يتعلق بالجزء المعني بالتحرر من الخوف، يراود توفالو شعور قوي بأنه يفتقر إلى عنصر أساسي. فالأمن بالنسبة إلى توفالو ليس مجرد مسألة تتعلق بالإرهاب الدولي أو الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو النووية، بل تتعلق أيضا بالأمن من الأضرار البيئية. وإن الخطر المتواصل لتغير المناخ هو، بصفة خاصة، خطر على البقاء ذاته لتوفالو والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. والتراخي

الدائم من بعض البلدان التي تشكل مصادر كبيرة لانبعاث غازات الاحتباس الحراري يمثل تهديدا خطيرا لوجودنا. ولهذا الغرض، نعتقد أن الأمن البيئي يجب أن يكون بندا دائما في جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

أتكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة مرة أخرى، وأود أن أؤكد لكم، سيدي، أننا سنواصل العمل معكم بروح التعاون في المشاورات المستقبلية لضمان نجاح الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر.

السيد بك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تعازي جزر سليمان للكرسي الرسولي على رحيل البابا يوحنا بولس الثالث ولإمارة موناكو على وفاة الأمير رينييه الثالث.

أشكركم مرة أخرى، سيدي، على عقد سلسلة الجلسات هذه ونحن نواصل ملاحقة التحديات المتمثلة في التصدي للتهديدات الحالية. وقبل أن أستطرد في بياني، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيانات التي أدلى بها السفير ستافرد نيل، ممثل جامايكا الدائم، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والسفير فيتوري، ممثل ساموا الدائم، بالنيابة عن مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ، وزميلي السفير سوبواغا، ممثل توفالو الدائم، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وتتقدم جزر سليمان بالشكر على تقرير الأمين العام وتقدر إسهامه في مناقشة إصلاح الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يقدم بصفته الوطنية ملاحظات تمهيدية موجزة بشأن التقرير.

إن جزر سليمان تقدر تشديد التقرير على التنمية، ولكنها تلاحظ بأسف أنه لا يتطرق بقدر كاف إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وحتى يصبح النظام المتعدد الأطراف فعالا، يتعين على الأمم المتحدة أن تدرك هموم الأعضاء الضعفاء في هذه المنظمة وأن تعالجها. فإغفال مثل هذا يفضي إلى قيام روابط ضعيفة داخل النظام الدولي ويعزل الضعفاء بعض الشيء عن هذه العملية. وجزر سليمان، التي هي دولة جزرية صغيرة نامية وأيضا من أقل البلدان نموا، تقع على هامش النظام الدولي. وباتت البلدان ذات الأوضاع المماثلة تعول بدرجة كبيرة على أطر دولية معينة لدعم وتعزيز جهودها الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة برنامج عمل بروكسل وورقة استراتيجية موريشيوس الصادرة مؤخرا، بين أمور أخرى.

وفي ظل تلك الخلفية، يود وفدي أن يرى الأجهزة ذات الصلة في هذه المنظمة قائمة على الأداء ومدفوعة بالأهداف، وأن تُحدد لها مراحل وأطر زمنية واضحة بهدف رصد البرامج الدولية المتفق عليها. وينسجم ذلك النهج مع القرارات التي اتخذها زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ في وضع سلسلة من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأطر الزمنية. ولتحقيق ذلك، سيتعين إتاحة الموارد في أقرب وقت ممكن عمليا. وإن التوصية الواردة في التقرير بإنشاء آلية تمويل دولية لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات وبرامج إنمائية دولية ووطنية هي موضع ترحيب كبير جدا وتأتي في الوقت المناسب.

وتشعر جزر سليمان بأن إصلاحات الأمم المتحدة ينبغي أيضا أن تراعي المركز السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء. ويبدو أن التقرير يقترح نهجا بالغ الانفتاح بالنسبة إلى الدول النامية الهشة. فينبغي موازنة هذا الانفتاح مع قدرات الدول، خاصة بالنسبة إلى الدول التي ما زالت تمر بعمليات بناء الدولة وتسعى إلى هوية مشتركة ومشاعر الوحدة الوطنية. وللأسف، وإن البرامج

الدولية المتفق عليها تتناسب مع أحوالها؛ لكن الفشل في تنفيذها وضع تلك البلدان، للأسف، في حالة حرجة.

وفيما يتعلق بمسألة الكوارث الطبيعية، ولكون جزر سليمان تقع في منطقة بركانية معرضة للكوارث، فإنها ترحب بدعوة الأمين العام إلى إنشاء نظام على نطاق عالمي للإنذار المبكر من جميع الكوارث الطبيعية.

ويلاحظ وفدي أن مستويات التهديدات الأمنية وأنواعها، رغم الترابط بينها، تتفاوت بين أنحاء العالم. وتلقى بعض التهديدات من الاهتمام أكثر مما تلقى غيرها. ويفتقر التقرير إلى الوضوح فيما يتعلق بالتهديدات الأخرى التي تشكلها الدول الأعضاء أو غير الأعضاء، أو التي تنشأ داخل الدول ذاتها. ويترتب على هذا لسوء الحظ فراغ أمني يمكن إذا ترك وشأنه أن يتدهور إلى معضلة أمنية، مما يقوض مصداقية المنظمة. وترى جزر سليمان من الضروري أن توجد آلية متفق عليها في نطاق بارامترات الميثاق لمعالجة هذا الخطر على وجه التحديد.

وما زال وفدي يجد شيئاً من الصعوبة في تقبل التوصية بإيجاد قدرة إقليمية لمنع نشوب الصراعات ضمن إطار الأمم المتحدة. فالمنطقة التي تستجيب على وجه السرعة لطلب إقليمي من إحدى الدول الأعضاء تكون متمشية مع القانون الدولي وينبغي تشجيعها، كما جاء في بيانات سابقة على الصعيدين الإقليمي والوطني خلال أحدث جولة من المشاورات غير الرسمية. ذلك أن التعاون الإقليمي ما هو إلا حشد الموارد ومساعدة بعضنا البعض في سبيل الحفاظ على السلام والأمن العالميين وإعلاء شأنهما. وتعرب جزر سليمان عن ذلك من منطلق تجربتها مع مجلس الأمن وبوصفها مستفيدة ببعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان.

أما عن آراء جزر سليمان فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة، فقد أعرب عنها خلال المشاورات غير الرسمية الأخيرة. ومن ثم فلن أعيد ذكرها. غير أن وفدي يود أن يؤكد مجدداً دعوته للأمانة العامة أن تعيد النظر في عملية التوظيف لديها، وأن تعتمد آلية تتيح لها مد يدها بشكل فعال لأعضاء المنظمة على تباينهم. فالعملية بشكلها القائم تثني الكثيرين عن تقديم طلبات للعمل، خاصة من ينتمون إلى البلدان النامية، بسبب التكاليف التي يتكبدها المرشحون المحتملون للوظائف الذين يسافرون إلى الخارج لحضور اختبارات التوظيف.ونشجع الأمم المتحدة على أن تدرس خيار عقد هذه الاختبارات على الصعيد الوطني.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم يا سيدي الرئيس دعم وفدي لعملية الإصلاح. ونود أن نطلب إليكم أن يجري تلخيص النتائج التي تتمخض عنهاكل من المشاورات غير الرسمية والمسائل المنبثقة عن مختلف مجموعات المناقشات حتى نستطيع أن نقدر موقعنا ونأخذ في المزيد من عملية مواصلة بناء توافق الآراء، ومن المفاوضات، حسب الاقتضاء.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يقدم التقرير المعنون ''في جو من الحرية أفسح''(A/59/2005) أساساً جيد التوازن وشاملاً لاتخاذ القرارات الضرورية خلال مؤتمر القمة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر لتعزيز الأمم المتحدة. وهو أساس ممتاز لما نجريه من مداولات ومناقشات. وإضافة إلى المشاورات التي تجري هنا في نيويورك، يجب أن تشترك عواصمنا على أرفع المستويات السياسية تحقيقا للنتائج المطلوبة.

وأمامنا فرصة فريدة لاتخاذ خطوات حاسمة صوب تنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولكفالة عالم أكثر أمانا وأوفر أمنا في الوقت ذاته. ويلزمنا إصلاح الأمم المتحدة لكي نعزز قدرتنا الجماعية على التعامل مع الحالة الأمنية المتعددة الأوجه في العالم اليوم ولكي نكون

شركاء فعالين في التنمية. والتغيرات مطلوبة لضمان أن تظل الأمم المتحدة محتفظة بأهميتها في الأنشطة الإنمائية.

والتنمية وحقوق الإنسان والأمن يعزز كل منها الآخر. ونحن، بوجه عام، نرحب بزيادة التركيز على حقوق الإنسان. فجهاز حقوق الإنسان الراهن بحاجة إلى إصلاح، ونرحب بالجهود المبذولة لإعلاء شأن حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي توجيه مزيد من التأكيد للتعاون التقني على الصعيد القطري من أجل تحقيق نتائج عملية. ونحيط علما مع كثير من الاهتمام بالمبادرة الخاصة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان من أجل جعل جهودنا في هذا المجال أكثر صلة بالواقع وأكثر فعالية. ونرحب بالعزم على تمكين هيئة دائمة من التصدي بمزيد من الفعالية لحالات حقوق الإنسان المتغيرة. ولكن من الواضح أن هذه الفكرة بحاجة إلى مزيد من التطوير حتى يمكننا استنتاج أنها أفضل من لجنة حقوق الإنسان ذات العضوية العالمية.

ولن يوجد سلام بدون تنمية، ولا تنمية بدون سلام. ولتطوير إمكانيات المنظمة وقدرتها على العمل الوقائي أهمية بالغة. وترى النرويج أن تتخذ خطوات لتعزيز دور الأمين العام وقدرته في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويمكن أن تؤدي المساعي الحميدة للأمين العام دورا أكثر أهمية من دورها الحالي في جهود الوساطة لإنهاء الصراعات.

ويجب أن يتفق المجتمع الدولي على نهج أكثر اتساقا وانسجاما إزاء بناء السلام. ويمكن أن يكون اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه يجب توضيح ولاية هذه اللجنة وتنظيمها ووظيفتها. ونتطلع إلى مزيد من مقترحات الأمين العام في هذا الصدد.

ونعرب عن تأييدنا لاقتراح إنشاء مكتب لدعم بناء السلام. وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي منه في كفالة مزيد من الاتساق في قدرات التخطيط والتنفيذ في مجال بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تتمتع الوظائف التشغيلية لهذا المكتب بالأولوية على الخدمات التي تقدمها الأمانة للجنة بناء السلام.

وينبغي معالجة التفاوت الراهن بين ما يكلف أعضاء الأمم المتحدة المنظمة به من مهام وما يسهمون به ماليا فيها. فيلزم أن يقابل ولايات حفظ السلام المتزايدة التعقيد زيادة في التمويل، وحبذا لو كان ذلك على هيئة اشتراكات مقررة، أو على الأقل بشكل أكثر ثباتا مما عليه الحال اليوم. ويمكن أن يساعد اقتراح إنشاء صندوق لحفظ السلام في هذا الصدد، وذلك في حالة إسناد ولاية مناسبة لهذا الصندوق ودعمه على نطاق واسع بالموارد الضرورية.

وعندما تتجاهل إحدى الدول مسؤولياتها حيال سكانها، يجب ألا يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي. فالمجتمع الدولي مسؤول عن استخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل للمساعدة على حماية حقوق الإنسان للسكان المدنيين. وحين لا تكفي هذه الوسائل، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ إجراءات بموجب الميثاق، على أن يكون ذلك بثقة، وبكفاءة، وبدون تردد في حالات الفظائع المرتكبة على نطاق واسع. ونؤيد نداء الأمين العام لاعتناق مبدأ ''المسؤولية عن الحماية'' معيارا لعملنا الجماعي في حالات جرائم القتل الجماعي والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ويجب أن نبني مزيدا من توافق الآراء حول الحاجة إلى القيام بعمل جماعي واستجابة دبلوماسية مبكرة، يمكن أن تقضي على ضرورة التدخل العسكري.

والإصلاح مطلوب لكفالة سلطة مجلس الأمن ومشروعيته وكفاءته. وزيادة عدد أعضاء المجلس أمر ضروري، غير أن النرويج تساورها بعض شواغل بشأن كلا النموذجين المشار إليهما في تقرير الأمين العام. فلدينا شكوك في صلاحية مجموعات الانتخاب الإقليمية التي تشكل

الأساس في كلا النموذجين؛ إذ ستجعل انتخاب البلدان الصغيرة أصعب كثيرا، بما في ذلك البلدان التي تسهم بقدر ملحوظ في الأمم المتحدة وتقدم أكبر التبرعات. ولعل مسألة توسيع نطاق مجلس الأمن يمكن تناولها في عملية منفصلة، وربما على عدة مراحل.

والحاجة إلى تحسين نظام الاستجابة الإنسانية عنصر آخر من العناصر الرئيسية في تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بقدرة الاستجابة، والتمويل، والأمن، وحق أفراد الخدمات الإنسانية في إمكانيات الوصول. ونتفق مع الأمين العام في هدف التوصل إلى استجابة أكثر ثباتا في جميع الحالات الطارئة ونرجو أن يسهم تقريره واستعراض الخبراء الشامل الذي سيوضع في صيغته النهائية هذا الصيف في إحداث تحسينات ملموسة. وستواصل النرويج دعمها لتعزيز هياكل التنسيق الميداني، بما في ذلك الدور القيادي لمنسقي الشؤون الإنسانية ودور الأفرقة القطرية التي ينبغي، حيثما يكون من المناسب، أن تشمل جميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

وتثير الحاجة إلى تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به عددا من المسائل المعقدة. وقد يكون من الأفضل من وجهة نظرنا البناء على الآليات القائمة، كالصندوق المتجدد المركزي للطوارئ، لضمان توافر الأموال للصرف على وجه السرعة وتجنب التأخير في حالات الطوارئ الحادة.

إن التحدي المتمثل في توفير الأموال الكافية لاستجابة دولية كافية من أجل الوفاء بكل الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك حالات الطوارئ المنسية والاستعداد للكوارث وما إلى هنالك، ينبغي مواجهته من منظور أوسع لضرورة زيادة الحجم الإجمالي لإسهامات المانحين. ويتجاوز ذلك الأمر مجرد المهمة التقنية لإنشاء الصندوق، حتى وإن كان صندوقا بهذا الحجم الكبير.

إننا نتفق مع الفرضية الأساسية بأن بذل المزيد من الجهود المشتركة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يستند إلى توافق آراء مونتيري. ويقتضي ذلك الاضطلاع بجهود متزامنة في عدة ميادين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – أي على الجانب المحلي، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز نظام الحكم، وسيادة القانون، والتدابير المتخذة لمكافحة الفساد وضمان تعبئة الموارد. وهذه كلها مجالات يمكن أن تستفيد من مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتتضمن الجهود المتزامنة المبذولة في العديد من الميادين تعبئة الموارد وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بالتركيز مجددا على هدف ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث كل الدائنين على تأييد الدعوة إلى تخفيف عبء الديون بشكل مكثّف، بدون أن نعرّض للخطر بقاء المؤسسات المالية الدولية في المدى الطويل. وإن زيادة عدد البلدان التي تعمل بقوة من أجل تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تستحق منا الدعم والتغذية المرتدة الإيجابية. وهناك بلدان نامية أخرى ربما لا تزال بحاجة إلى دعم واهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

ولكي نتأكد من تعزيز التخطيط الوطني بالمزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به، فإننا نشجع المانحين على تقديم تعهدات يمكن التنبؤ بها لسنوات عديدة. وينبغي السعي لتوفير التمويل الذي يكون أكثر قابلية للتنبؤ به للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وسييسّر ذلك تخطيطا ونتائج أفضل على المستوى الميداني. ونريد أن نضمن استمرار أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية. وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تضم جهودها مع جهود المانحين الآخرين في صورة تعهدات أكبر وأن تنسّق وتوائم برامجها مع الاستراتيجيات الوطنية.

ونرحب بالتركيز على المساواة بين الجنسين في المسائل الإنمائية، ولكننا نود أيضا أن نرى تركيزا على المساواة بين الجنسين ودور المرأة في الجهود المبذولة لتعزيز السلم وحل الصراعات.

إننا نؤيد أهمية المساواة بين الجنسين والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بوصفهما مطلبا هاما لتمكين المرأة وعنصرا من عناصر أنظمة الصحة العامة القوية، كما تم التأكيد عليه في التقرير. ونؤيد التوصية الخاصة بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية، ونؤكد على ضرورة أن يعيد صانعو القرار التأكيد في أيلول/سبتمبر على الأهمية الحاسمة للحصول عالميا على خدمات رعاية الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وهذا ضروري من أجل تحسين الحالة المفزعة لصحة الأمهات وعكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمساهمة في تمكين المرأة.

ويسعدنا أن نلاحظ إدراج المسائل البيئية. وكما يبين تقرير تقييم النظم الإيكولوجية للألفية، فإن زيادة الضغط على النظام الإيكولوجي، الذي نعتمد عليه جميعا، تُعرض للخطر إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.

معروض علينا حزمة من الإصلاحات الضرورية التي تتمتع عموما بالتأييد القوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالرغم من الاتفاق الموضوعي الذي تم التوصل إليه في الجمعية العامة، فغالبا ما نلاحظ نحن أيضا أن تنفيذ هذه القرارات الهامة قد أعيق أو عُدّل بشكل كبير لدى النظر في الآثار المترتبة في الميزانية في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وفي اللجنة الخامسة. ونحث الدول الأعضاء على متابعة مشاركتها في المناقشة التي تفضي إلى مؤتمر القمة بالتزام مماثل في اللجنة الخامسة لضمان أن يصبح ما نتفق عليه بالفعل واقعا جديدا للأمم المتحدة.

ونؤيد اقتراحات الأمين العام بشأن إجراء إصلاحات إدارية. وكثيرا ما نرى أن الدول الأعضاء تستطيع أن تقوم بإدارة الأمانة العامة بصورة مصغّرة من خلال اللجنة الخامسة. ولا يمكن أن توجد إدارة فعالة في ظل هذه الظروف. فينبغي أن نعمل من أجل أن تقتصر إدارتنا للأمانة العامة على تزويدها بالمبادئ التوجيهية العريضة، وأن نطالب في المقابل بتوفير الشفافية والمساءلة ومراجعة أشد صرامة للحسابات.

أخيرا، سيدي، تود النرويج أن تتعهد بتقديم تأييدها الكامل لكم، بصفتكم رئيس الجمعية العامة، بينما تضطلعون بالمهمة الحاسمة لقيادتنا خلال المشاورات المتعلقة بالوثيقة الختامية التي سيتم إقرارها على أعلى مستوى في أيلول/سبتمبر. كما نؤيد بياناتكم المتكررة المتعلقة بالحاجة إلى الشفافية والانفتاح. وهذه سنة حاسمة بالنسبة لمنظمتنا. ولا يسعنا أن نخفق في مسعانا، ويجب أن نظل طموحين.

لقد حان الوقت الآن لكي تتعاون جميع الدول الأعضاء معا.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم مرة أخرى على إعطائي الكلمة بالنيابة عن الأعضاء الـ ٣١ في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية. وإننا نرحب بالطريقة التي تديرون بها المشاورات الحالية، والتي نثق بأنها ستستمر أثناء الجلسة العامة الرفيعة المستوى. ونحن واثقون بأنه، في ظل توجيهاتكم القديرة، سوف تتمخض أعمالنا التحضيرية بشأن الحدث الرفيع المستوى عن نتائج ناجحة.

ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على الجهود العظيمة التي بذلها في توفير التقرير الشامل من أجل إجراء مداولاتنا في الوقت المناسب. ونعتقد أن عددا من

التحليلات والتوصيات المحددة في التقرير توفر مساهمة هامة في التحضيرات الموضوعية للحدث الرفيع المستوى.

ويسعدنا أن نعلم من هذا التقرير أنه خلال العقدين السابقين انخفض مستوى الفقر المدقع على المستوى العالمي بشكل كبير، وأن مئات الملايين من الرجال والنساء والأطفال في كل أنحاء العالم قد تمكنوا من التخلص من عبء الفقر وبدء التمتع بالحصول بشكل أفضل على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والإسكان. ولكن لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق لأن هناك اليوم ما يزيد على بليون شخص ما زال يعيش كل منهم بأقل من دولار في اليوم؛ وأنه في كل عام يموت ١١ مليون طفل قبل سن الخامسة؛ وأن ٣ ملايين من البشر يموتون سنويا بسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهذه مجرد أمثلة قليلة.

نحن نرى أنه يمكن عكس مسار هذه الحالة، وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن يتم إلا بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وبإظهار دينامية كبيرة وإرادة سياسية، وقيام جميع الدول بتبني مسألة التنمية بوصفها ذات أولوية قصوى في جدول الأعمال الدولي.

ويسرنا أن نرى أن الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨، على وجه الخصوص، قد تم تناوله في التقرير. وتنظر البلدان النامية غير الساحلية إلى ذلك الهدف على أنه أهم الجوانب الأساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، فإن المرامي المحددة تحت الهدف رقم ٨ لم يتم تغطيتها بصورة كاملة في التقرير. بعبارة أخرى، إن التقرير، بغض النظر عن درجة شموليته، يقصّر تماما في معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي أكثرها هشاشة، كما يشير إلى ذلك الهدف نفسه.

وبرأينا، ينبغي للشراكة العالمية للتنمية أن لا تقتصر على بعض الالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتيري. وينبغي، عوضا عن ذلك، أن تتخذ نهجا أوسع وأشمل. وإن الاجتماع الرفيع المستوى مكلّف، بموجب القرار ٥٨/٢٩١، بإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز لا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بل أيضا فيما يتعلق بنتائج والتزامات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، فضلا عن الشراكة العالمية المطلوبة لتحقيقها.

وغني عن القول إن أحد أهم أبعاد الشراكة العالمية للتنمية يتمثل في تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. إن مجموعات البلدان المستضعفة الثلاث تلك تشكل تقريبا نصف عضوية الأمم المتحدة وتمثل أفقر شرائح المجتمع الدولي. وتلك البلدان متخلفة جدا عن الالتحاق بركب التطور الدولي بسبب التحديات الهيكلية والجغرافية المحددة التي تُضعف قدراتها على التنمية.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا ضخمة لتحديد الاحتياجات الإنمائية الخاصة لتلك البلدان. وللجمعية العامة بند في جدول أعمالها مخصص لتلك البلدان كل عام. وقد عقدت مؤتمرات لتحديد احتياجاتها الإنمائية الخاصة ووافقت على تدابير الدعم الدولي لمعالجة تلك المشاكل.

ويرجع سبب ضعف تلك البلدان إلى أنها تمر بحالات صعبة جدا واستثنائية بالمقارنة بباقي دول العالم. ولهذا السبب توجد ثلاثة برامج عمل واضحة مصممة لتلائم الحالات الخاصة لكل منها. لذلك ينبغي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الدولية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل للبلدان الأقل نموا وبرنامج عمل ألماتي

المخصص للبلدان النامية غير الساحلية وبرنامج عمل موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التنفيذ الناجح لتلك الالتزامات سيساهم من دون شك مساهمة هامة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا.

وبصفتي رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، اسمحوا لي أن أتكلم باستفاضة أكبر عن الحالة في البلدان النامية غير الساحلية. يعترف برنامج عمل ألماتي والقرارات الأخيرة للجمعية العامة بأن العقبات الإنمائية الرئيسية للبلدان النامية غير الساحلية تتمثل في الافتقار إلى إمكانية الوصول الإقليمي إلى البحر، وبُعدها وانعزالها عن أكبر الأسواق الدولية، وتكاليف العبور والنقل الباهظة، والاعتماد المكثف على خدمات النقل وعلى ظروف بلدان العبور المجاورة وصغر حجم أسواق البلدان النامية غير الساحلية.

ويوفر برنامج عمل ألماتي إجراءات محددة وضعت في مجموعات طبقا لأولويات خمس، بما فيها تطوير وصيانة البنية التحتية، ووضع إطار عمل لسياسة العبور والتجارة الدولية وتيسير الاتجار حتى تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من ضمان الوصول إلى البحر بكل وسائط النقل من دون عقبة، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالتأخير والخسائر على طرق النقل.

كما يدعو برنامج عمل ألماتي المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لكفالة التنفيذ التام والفعال لتلك الأولويات. إن تنفيذ تلك التدابير المحددة ينبغي أن يكون أساسا لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

ويسرنا أن نرى أن التقرير يشير إلى الحاجة إلى بناء القدرة التنافسية التجارية للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد على الاستثمار في الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية المتصلة بالتجارة وصناعات التصدير التنافسية. وينبغي التشديد أيضا على أهمية البنية التحتية الإقليمية، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

غير أننا، بعد استعراضنا للتقرير بأكمله، نأسف على القول إن قضية البلدان النامية غير الساحلية لا تزال بحاجة إلى تشديد خاص عليها وتناولها بصورة كاملة.

في تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي تطبيق مجموعة من المقاييس والمؤشرات لقياس التقدم. ومما لا شك فيه أنه لا يمكن للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق ما لم تتم تلبية الاحتياجات اللازمة لمجموعات البلدان الثلاث الأكثر ضعفا، التي تشكل تقريبا نصف المجتمع الدولي. وبالتالي ينبغي للمساعدة الدولية أن تولي اهتماما خاصا لتلك المجموعات الضعيفة إذا ما أريد بلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

لقد منحت الجمعية العامة مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ولاية هامة لرصد المتابعة المتكاملة والمنسقة لتنفيذ برامج العمل السابق ذكرها. لذلك ينبغي للمكتب أن يشترك بنشاط ويساهم في عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية على نحو واف، لتعود بالفائدة على تلك المجموعات الضعيفة الثلاث. وينبغي أن تكون مهمة

المكتب الأولية إنشاء روابط بين أهداف والتزامات برامج العمل تلك وتحديد الطرق والوسائل لتحقيقها.

أود أن أتناول أيضا مسألة الوصول إلى الأسواق التي توليها مجموعتنا – مجموعة البلدان النامية غير الساحلية – أهمية كبيرة. ونرحب بتوصية الأمين العام بأن يُطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تتعهد هذا العام باستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، وأن توفر، كخطوة أولى، حرية وصول جميع الصادرات من أقل البلدان نموا إلى أسواقها بدون جمارك وبدون حصص.

وكما تعلم الجمعية فإن حرية الوصول إلى الأسواق، بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، لا تقل أهمية عن معالجة احتياجاتها الإنمائية الخاصة والتغلب على العوائق الجغرافية التي تمنعها من المنافسة في النظام التجاري العالمي ومن الاندماج في الاقتصاد العالمي. لقد اعترف برنامج عمل ألماتي وتوافق آراء ساو باولو وقرارات الجمعية العامة بضرورة أن تولي المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية اهتماما خاصا لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية ذات الأهمية الخاصة. ومن الأهمية بمكان أن القرار ٥٩/٢٤٥، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، يدعو برنامج عمل الدوحة إلى أن ينظر في إدراج البلدان النامية غير الساحلية في إطار فئة الاقتصادات الصغيرة بوصفها جزءا من مجموعة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وفي ذلك الصدد نرجو، نحن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة والعاجلة للبلدان النامية غير الساحلية وأن تحظى بالاهتمام على النحو الواجب.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أدعو الرئيس إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن يتم على أكمل وجه تلبية الاحتياجات الخاصة للقطاع الأكثر هشاشة في المجتمع الدولي أثناء الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر حول الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يظهر ذلك في نتائج مؤتمر القمة، كما يدعو إليه القرار ٥٩/٢٤٥. إننا متأكدون من أن المشاورات الجارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمسألة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية العالمية، ستساهم في تحويل التقرير إلى مجموعة كاملة من التوصيات المرفوعة إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥. وتقف مجموعة البلدان النامية غير الساحلية على أهبة الاستعداد لكي تساهم بأكبر قدر مستطاع في تلك العملية، بغية إحراز تقدم في قضيتها المشروعة، ألا وهي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذا الاجتماع وعلى إتاحتكم الفرصة لنا لمواصلة تبادل الآراء فيما يتعلق بجميع جوانب إصلاح الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشيد بكم لوضعكم جدولا زمنيا مفصّلا عن أعمالنا حول مجموعات المواضيع الأربع، مع الميسّرين الذين قمتم بتعيينهم، مما يسمح لنا بالاستخدام التام للوقت المتبقي حتى موعد انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

إننا مدعوون اليوم لمناقشة تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005). وتؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، السفير جان – مارك هوشيات، الممثل الدائم للكسمبرغ. واسمحوا لي أن أؤكد على أننا نشارك بشكل خاص في مشاعر الامتنان الموجهة إلى الأمين العام على نهجه الجسور والشامل فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح.

ويتناول الأمين العام، في تقريره، التحديات والتهديدات المترابطة، ويذكر أن النهج المتقطع والمجزّأ لن يوصلنا إلى الحلول المطلوبة. ويناشد جميع الدول وجميع

المناطق أن تتعاون في وضع الاستراتيجيات المطلوبة. ولئن كان الأمين العام يطالبنا بتقديم الكثير فإن مقترحاته تستهدف تحقيق النتائج التي تسمح بتوفير فوائد ومزايا لكل منطقة من المناطق.

وبالإضافة إلى التعليقات التي قدمها ممثل لكسمبرغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشير باختصار إلى ثلاث نقاط: أولا، طريق التقدم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التحرر من العوز؛ ثانيا، ضرورة تعزيز سيادة القانون بوصفها شرطا لا غنى عنه من أجل حرية العيش في كرامة؛ ثالثا، ضرورة إصلاح مجلس الأمن. وقد أتيحت لنا الفرصة للتعبير عن آرائنا بشأن الموضوع الأخير في مناقشات سابقة، وناقشناه أيضا مع عدد كبير من الأعضاء في الحدث الذي قمنا بتنظيمه بالاشتراك مع البرازيل والهند واليابان في الأسبوع الماضي. ولذلك فإنني متأكد من أنكم، سيدي الرئيس، ترون أن إدلاء ألمانيا ببيان وطني حول مسائل الإصلاح لن يكون كاملا بدون ذكر بضع كلمات عن مجلس الأمن.

يؤكد الأمين العام، في تقريره، على أهمية التنمية بوصفها مسألة مستقلة في حد ذاتها، كما يذكّرنا بالصلة بين الأمن والتنمية. ويناشد، وعن حق، مجموعتي البلدان النامية والبلدان المانحة أن تؤدي كل منهما دورها فيما يتعلق بالتنمية. وتزيد ألمانيا باستمرار من الجهود التي تبذلها، على الصعيد الثنائي وفي إطار الاتحاد الأوروبي، للوفاء بتلك المسؤولية. إن استجابة الحكومة الألمانية لكارثة سونامي – التي تعهدت لها بما يزيد على ٦٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ٦٥٠ مليون دولار أخرى في صورة تبرعات خاصة – والتزام ألمانيا بالأهداف المحددة في مؤتمر قمة الرئيس لولا المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لمكافحة الفقر والجوع، هما مثالان محددان على تلك الجهود.

إننا نعلم أن علينا أن نبذل الكثير من الجهود للوفاء بالالتزامات التي قُطعت في مونتيري ولبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أعلن المستشار الألماني ووزير الخارجية مؤخرا عن خارطة طريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وبزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ألمانيا إلى ٠,٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٦، وإلى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، فإنها ستحقق هدف الـ ٠,٧ في المائة على ثلاث مراحل بحلول عام ٢٠١٤. ولدينا اقتصاد كبير جدا، يقدم عشرات البلايين من الدولارات في شكل مساعدات إضافية.

وأشارت ألمانيا أيضا إلى أننا نتعاطف مع الاقتراح الداعي إلى إنشاء مرفق تمويل دولي. ونعتزم الإفراج عن بعض الموارد لصالح التنمية – لا سيما في أفريقيا – عن طريق إعادة جدولة وتخفيف عبء الديون للبلدان النامية.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، نتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام بأن سيادة القانون هي الأساس الرئيسي لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة. ولا يوجد مَن يستطيع الاستثمار في اقتصاد أو مجتمع أو دولة لا توجد فيها سيادة للقانون ولا احترام لحقوق الإنسان الأساسية. ولذلك فإننا نشيد باقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة مكّرسة لتقديم المساعدة في مجال سيادة القانون، في إطار مكتب دعم بناء السلام المقترح، من أجل تقديم المساعدة للجهود الوطنية، بغية استعادة سيادة القانون في المجتمعات التي تعاني من الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. ويتفق هذا الاقتراح كثيرا مع مبادرة الأردن وفنلندا وألمانيا التي قدمتها إلى الأمين العام قبل عدة أشهر. ونرى أنه ينبغي تنفيذ ذلك الاقتراح في أقرب وقت ممكن، حتى إن تم البت فيه بصفة مستقلة عن لجنة بناء السلام، التي نؤيدها.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، أود أن أعرب عن نقطتين. أولا، حان الوقت لهذا الإصلاح. ويشدد الأمين العام في تقريره على الدول الأعضاء ينبغي أن تتوصل إلى قرار في هذه المسألة الهامة قبل شهر أيلول/سبتمبر. ويجب الاستفادة بالزخم المتعلق بالإصلاح. ولا نخدعَنْ أنفسنا، فالجميع يعرفون أن من غير الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة المعقّدة. لذلك فإن الأمين العام محق حين يقول إن توافق الآراء ربما يكون مستصوباً ولكن لا ينبغي أن يُتخذ عدم وجوده ذريعة للتقاعس عن العمل. ويؤيد الميثاق نفسه تلك الفكرة في المادة ١٠٨، التي تنص على أن تتم تعديلات الميثاق بأغلبية ثلثي الأصوات. وأرى أن التظاهر بأن هذا التصويت يؤدي للانقسام أو أنه غير ديمقراطي يكشف عن فهم غريب للديمقراطية، لأن اتخاذ القرارات عن طريق التصويت هو العمل اليومي لجميع البرلمانات الديمقراطية. ولعلنا كذلك لا نخدع أنفسنا، فإن فاتتنا هذه الفرصة للإصلاح، فلن تعود في العقود المقبلة. وإذا لم نعر آذانا صاغية لنصيحة الأمين العام بالبت في الأمر قبل أيلول/سبتمبر، فسوف يلقي ذلك بظلال ملحوظة على مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، إذ سيكون التصور العام في بلداننا جميعا أننا لم نعالج إحدى قضايا الإصلاح الرئيسية. وسيعني تأجيل اتخاذ القرار مرة أخرى، بعد مناقشات دامت ١٢ عاما، إخفاق جهودنا. وموقفنا واضح، فنحن عاكفون على مشروع قرار للإصلاح من المزمع أن يطرح للتصويت في أيار/مايو أو حزيران/يونيه.

ثانيا، عناصر الحل مطروحة على بساط البحث. وبعد مناقشة المقترحات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) في عدة مناقشات للجمعية العامة، هناك اتجاه واضح يؤيد توسيع نطاق عضوية المجلس سواء بالنسبة للمقاعد الدائمة أو غير الدائمة، مع إدخال بعض تعديلات على النموذج ألف المقترح. ويتمثل أحد التعديلات التي تلقى تأييدا واسعا، كما تحظى بالتأييد من جانبنا، في الإبقاء على المجموعات الإقليمية الحالية. أما فيما يتعلق بفئة المقاعد غير الدائمة، فقد تطرقت عدة وفود لتلك المسألة. ونحن نحبذ زيادة في المقاعد المخصصة لأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولا نزال على استعداد لتقبل الأفكار بشأن كثير من قضايا الإصلاح. ولكننا لن نقدم تنازلات زائفة إرضاء للمصالح الوطنية الضيقة للغاية التي تخص قلة ضئيلة. ولن يتحقق التغير الهيكلي اللازم في مجلس الأمن لكي يعكس حقائق اليوم الجغرافية السياسية ويعزز مشروعية المجلس وفعاليته إلا بزيادة عدد أعضائه في كلا الفئتين. ويتعين ألا يزداد مجلس الأمن فعالية وتمثيلا فحسب، بل يتعين أيضا أن يزداد شفافية وشمولا في أساليب عمله. ومن ثم سيشكل إصلاح أساليب العمل جزءا لا يتجزأ من مشروعنا للإصلاح. ونود أن نشجع الدول الأعضاء وندعوها إلى مواصلة الحوار مع مجموعة البلدان المؤلفة من البرازيل والهند واليابان وألمانيا، والتعاون مع الميسرين الذين عيّنهم رئيس الجمعية العامة على جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، وأكثر شفافية، وأكثر استجابة لتحديات العصر.

واسمحوا لي أن أختتم بقولي إن علينا أن نوجد لبنات البناء اللازمة لتنفيذ تقرير مشروع الألفية، وتقرير ساكس، وتقرير الفريق الرفيع المستوى، وقد ركّزها الأمين العام في توصياته، التي يجمع فيها بين ما هو مستصوب وما هو عملي. ونقدم دعمنا الكامل لرئيس الجمعية العامة، وللميسرين، وأخيرا ولكن ليس آخرا، للأمين العام. فتقديم الدعم لجهودهم سيحقق لمؤتمر القمة النجاح الذي تحتاجه الأمم المتحدة وتستحقه.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن ترحيبنا بتقرير الإصلاح (A/59/2005) المعروض على الجمعية العامة ونتناوله من منطلق الاعتقاد بأن إدراك الروابط فيما بين جميع المواضيع الرئيسية يؤدي لا محالة إلى معالجة جميع المسائل التي يتطرق إليها في وثيقة ختامية. وسنواصل في الوقت ذاته تركيز جهودنا الوطنية على المجالات التي نرى أننا يمكن أن يكون إسهامنا فيها أفضل من غيرها، وهي حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإصلاح مجلس الأمن. ونتطلع كثيرا إلى ما سيجري من التعمق في العمل فيما يتعلق بالمجموعات الأربع التي حددها الرئيس.

وسوف يمثِّل مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر أولا وقبل كل شيء فرصة لبث النشاط في تنفيذ إعلان الألفية، وتقع مسائل التنمية في صميمه. ويجب لذلك أن تشمل الوثيقة الختامية إعادة التأكيد بشكل واضح لتوافق الآراء بشأن التنمية والالتزام به، على نحو ما اتُفق عليه في مونتيري وجوهانسبرغ، وورد تفصيله في الأهداف الإنمائية للتنمية، على أساس اتخاذ خطوات عملية متفق عليها لبلوغ تلك الأهداف. ويجب أن تضاعف كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جهودها المبذولة للوفاء بالمسؤوليات الواقعة على كل منها.

ويعني هذا بالنسبة لنا نحن البلدان المتقدمة النمو زيادة ما نقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة ملموسة وتحديد جداول زمنية لبلوغ الهدف المتفق عليه بالنسبة لهذه المساعدة وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ويلزم اتخاذ تدابير عملية لمكافحة الفقر المدقع، وتشجيع التخفيف من حدة الديون بشكل مستدام، وفتح الأسواق، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومحاربة الأمراض الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، ومكافحة تغير المناخ، والحد من المخاطر الناشئة عن الكوارث الطبيعية. ولن ينقذنا سوى تحقيق إنجاز جريء في عام ٢٠٠٥ من تفويت الفرصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الأمن العالمي، وإنقاذ أرواح الملايين.

وفيما يتعلق بمجال السلام والأمن، نؤيد الدعوة إلى توافق جديد في الآراء بشأن الأمن تأييدا كاملا. ويجب أن يعترف مؤتمر القمة بتنوع التهديدات الأمنية والترابط بينها جميعا وباشتراكنا جميعا في المسؤولية عن أمن بعضنا بعضا. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة هو الإطار القانوني لعملنا الجماعي، الذي يجب علينا في داخله أن نلتزم بوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمواجهة تلك التهديدات وللعمل على عدد من المستويات.

ويجب أن نتصرف بشكل عاجل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حتى نحرز تقدما أفضل في القضاء على الآفات التي تهدد الأمن البشري وحياة ملايين الناس في أرجاء العالم.

ويجب أن ننشط إطارنا القانوني لمنع الانتشار ونزع السلاح ونواصل تطويره، بدءا من أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يؤهلها معدل الوفاة بسببها في أرجاء العالم لأن تكون هي أسلحة الدمار الشامل الفعلية.

وينبغي أن نؤيد استراتيجية الأمم المتحدة المقترحة لمكافحة الإرهاب ونهجها الشامل الذي يدرج الدفاع عن حقوق الإنسان ضمن المعركة مع الإرهاب. وينبغي أن نلتزم بإتمام العمل على إعداد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب في أثناء الدورة الستين للجمعية العامة، وأن نعمل على سرعة دخول مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي الذي اعتمد مؤخرا حيز النفاذ.

ويجب أن نقبل مسؤوليتنا عن حماية الناس في كل مكان من العالم، ونتصرف وفقا لهذه المسؤولية، في حالة جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع المرتكبة على

نطاق واسع التي لا يتوافر لدى الحكومات الاستعداد لمنعها أو القدرة على ذلك. ويجب أن نؤكد مجددا أحكام الميثاق المتعلقة باستعمال القوة، بما فيها المادة ٥١. وينبغي إكمال هذا الإطار القانوني بالاتفاق على معايير بشأن مشروعية القوة المسلحة، التي نفهم أنها ليست ملزمة قانونا، كوسيلة لتعزيز قابلية مجلس الأمن للمساءلة أمام الدول الأعضاء في القرارات التي يتخذها بشأن هذه المواضيع. زيادة على ذلك، يجب أن نتصرف وفقا لتوصيات الأمين العام في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، ولا سيما إنشاء لجنة لبناء السلام.

إن حماية سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني وحماية الضعفاء تقعان في لب نظام قوي متعدد الأطراف. وينبغي أن يؤكد مؤتمر القمة من جديد بوضوح على الالتزام بسيادة القانون على كلا الصعيدين، كما يجب أن نتفق على تدابير ملموسة لتعزيز سيادة القانون في أعمال الأمم المتحدة اليومية. وينبغي أن نجعل هذا المفهوم من المهام العادية على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن نبدأ بضمان أن تحترم الأمم المتحدة ذاتها ذلك المفهوم بصفة خاصة.

ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات حاسمة في ذلك الصدد، تتدرج من منع التصرفات المسيئة والإجرامية من قبل موظفي الأمم المتحدة إلى ضمان سلامة الإجراءات والمعايير الأساسية الإنسانية بالنسبة للأفراد الذين تستهدفهم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ويجب أن تتمخض عن مؤتمر القمة تأكيدات جديدة قاطعة بالتزام جميع الدول الأعضاء بالقانون الدولي، كما يجب أن يستغل المؤتمر كفرصة للدول لكي توقع وتصادق على أهم المعاهدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمعاهدات الأخرى الخاصة بحماية المدنيين.

نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بضرورة التأكيد من جديد على الدور الهام لمحكمة العدل الدولية، والبدء في عملية تعزيز عمل المحكمة. وبالإضافة إلى التدابير العملية، ترحب ليختنشتاين، بصفة خاصة، بزيادة اللجوء إلى الآلية الاستشارية للمحكمة، بما في ذلك من خلال إحالات الأمين العام.

يرتبط النجاح في الإجراءات التي نتخذها بشأن جميع المسائل التي ذكرتها تقريبا بفعالية وشرعية هيئات الأمم المتحدة التي تعالجها. ويقتضي الأمر بذل جهود كبيرة لإصلاح كل الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. وفي حين يعتقد الكثيرون أنه لا يمكن استكمال عملية إصلاح الأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن، فمن الضروري التشديد أيضا على أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح الجمعية العامة.

ونرحب بالتوصية الجريئة المتمثلة في الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان. وينبغي أن يبت مؤتمر القمة، من حيث المبدأ، في هذه المسألة الهامة، باستحداث عملية، بما في ذلك جدول زمني، توضّح التفاصيل المتعلقة بهذه الهيئة الجديدة، بما في ذلك ولايتها وطرائق انتخاب أعضائها وعلاقتها بالأجهزة الأخرى.

ويسرنا أن نرى أن الأمين العام قد أعرب عن نفس الرأي بالنسبة لهذه العملية عندما تكلم أمام لجنة حقوق الإنسان اليوم في جنيف. وينبغي، برأينا، أن يكون المجلس جهازاً رئيسياً من أجهزة الأمم المتحدة، وأن يسمح حجمه وطرائق انتخاب أعضائه بأن يتمتع بعضوية متنوعة تمثل كل الدول الأعضاء، صغيرها وكبيرها. وينبغي أن يصبح المجلس المحفل الرئيسي لمناقشات حقوق الإنسان ويحل محل الجمعية العامة في الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها، ولا يكررها. ويجب أن يكون إنهاء الازدواجية أحد أهدافنا الأساسية في هذا المجال، مهما كان شكل الهيكل المؤسسي النهائي، كما حددناه في اقتراحنا الوطني بشأن إصلاح هيئات حقوق

الإنسان الحكومية الدولية. ونوافق تماما على أن المجلس ينبغي أن يظل في حالة انعقاد طوال السنة لكي يستطيع أن يستجيب بسرعة لحالات الطوارئ.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نعيد التأكيد على الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل، مع التشديد القوي على المحصلة الفعلية حول أساليب عمل المجلس. فمجلس أوسع لن يكون بحد ذاته، مجلساً أفضل، وإن الكثير من جوانب عمل المجلس، قيد المناقشة، تتصل بأساليب عمله. وما زلنا نؤمن بأنه ينبغي أن تظل عضوية المنظمة متفتحة الذهن إزاء نماذج للتوسيع تتجاوز تلك الواردة في التقرير الذي قدمه الأمين العام.

وتحتاج الجمعية العامة إلى إصلاح رئيسي آخر لكي تستعيد مكانتها الصحيحة، كما جاء في إعلان الألفية. والتدابير العملية، التي ظلت معروضة منذ وقت طويل، مهمة لبلوغ تلك الغاية. ولكن العنصر الحاسم هنا يكمن في تصميم الدول على استخدام هذه الهيئة بأسلوب يتسق مع الدور الذي أناطه بها الميثاق.

أخيرا، نؤيد اقتراح الأمين العام بشأن تعزيز الأمانة العامة. إن زيادة سلطة الأمين العام والمرونة التي يجب أن يتمتع بها في إدارة موظفيه وإدارة العمليات يجب أن تمضيا جنبا إلى جنب مع تعزيز الممارسات الإدارية والخضوع للمحاسبة، بوجه خاص. وينبغي أن تعمل الدول الأعضاء بتصميم مع الأمين العام لتحسين قواعد الميزانية والموارد البشرية من أجل أن تتناسب مع احتياجات المنظمة بشكل أفضل.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): على غرار العديد من الزملاء الذين سبقوني في الكلام، أود أن أبدأ بياني بأن أعرب بامتنان عن تقديرنا للتقرير الممتاز للأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للطريقة التي تتناولون بها، السيد الرئيس، تنظيم عملنا الهام على أساس ذلك التقرير. فضلا عن ذلك، نقدّر كل التقدير العمل الذي يقوم به الميسرون الذين عينتموهم.

لقد أكدت أيسلندا في عدة مناسبات على التزامها بالعملية التي بدأها الأمين العام بإنشاء الفريق الرفيع المستوى وإعطاء الولاية لمشروع الألفية. إن تقرير الأمين العام الهام والشامل يشكل عن حق تتويجا للمرحلة الأولية الحيوية للتمهيد لعمل رؤساء الدول كي يتناولوا بالبحث المسائل الرئيسية المتعلقة بالفقر والأمن في العالم، وكيفية مساعدة النظام المتعدد الأطراف على التصدي لتلك التحديات على أفضل وجه في المستقبل.

ونؤيد تماما الأفكار الجوهرية لتقرير الأمين العام – وهي أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا لا ينفصم. وفي حين أن أيسلندا ستتناول الفصول ذات الصلة بمزيد من التعليقات التفصيلية في المناقشات القادمة، إلا أنني أود أن أؤكد على مسألتين في هذه المرحلة.

إن التنمية مسؤولية مشتركة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ويوضح التقرير ذلك بجلاء. ولكن لا يمكن تحقيق التقدم إلا إذا أخذت البلدان ذاتها زمام المبادرة فيما يتعلق بتنميتها. إن التشديد على أفريقيا أمر مهم أيضا بوجه خاص. وتهدف أيسلندا إلى مضاعفة معونتها الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٩ وتركّز معظم جهودها الإنمائية الثنائية على أفريقيا.

وتؤيد أيسلندا أيضا التأكيد على وجود نظام تجاري منفتح ومنصف يسمح للبلدان النامية بأن تشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد المعولم.

وأود أن أثني بصفة خاصة على المساهمة التي يقدمها الأمين العام من أجل إيجاد توافق في الآراء فيما يتعلق بالأمن، الذي يتمثل جوهره في التكافل بين جميع الدول في مواجهة

الأخطار التي تهدد أمننا، سواء كانت تلك الأخطار في شكل أسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب أو الأمراض أو تدهور البيئة أو الفقر.

كما أود أن أثني على الاقتراح الخاص بتعريف الإرهاب. وهذا التعريف سييسر بالتأكيد مكافحة هذه البلية العالمية.

وتؤيد أيسلندا تأييدا كاملا التشديد القوي على دور الكرامة الإنسانية – التي تشمل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. كما نوافق على أنه من أجل ضمان الكرامة الإنسانية يجب أن نكون مستعدين لتحمّل المسؤولية عن حماية وتوفير الآليات القضائية – ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الإقليمية التي تتمتع بولايات دولية – لمعاقبة الذين ينتهكون الكرامة الإنسانية.

لقد قدّم الأمين العام بعض الاقتراحات الجسورة لإصلاح وتجديد الأمم المتحدة. وستقدم أيسلندا تأييدها النشط للدفع قدما بتلك الاقتراحات بهدف جعل الأمم المتحدة منظمة قادرة باستمرار على أن تكون الرابطة للنظام المتعدد الأطراف.

وتتطلع أيسلندا إلى إجراء مناقشة بنّاءة ومفتوحة وتطلعية، وسوف تبذل قصارى جهدها للمساهمة في إحداث تغييرات فعالة وبعيدة المدى، على أساس العمل التحضيري الممتاز المضطلع به تحت قيادة الأمين العام.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم وفود مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا (المجموعة).

ترحب المجموعة بالعرض الذي قدمه الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). ويمثل التقرير مساهمة هامة جدا في العملية التحضيرية الجارية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. ونتفق مع نهجه المتعلق بالحاجة إلى معالجة الجوانب الثلاثة ذات الأولوية والمترابطة وهي التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وإلى اتخاذ إجراءات بشأنها، وإلى جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق تلك الأولويات.

إن حزمة المقترحات والتوصيات الواردة في التقرير لاتخاذ القرارات من جانب رؤساء الدول والحكومات، على الرغم من أنها ليست شاملة، يمكن اعتبارها أساسا لعملنا المستمر والموجه صوب تحقيق الأهداف. إلا أننا – وكما قد يكون الحال مع جميع الوفود الأخرى في هذه القاعة – يجب أن ننوه بأن التقرير لا يعبر تماما عن الآراء والشواغل التي أعربت عنها المجموعة والدول الأعضاء فيها أثناء المناقشات غير الرسمية السابقة حول عدد من القضايا، بما فيها قضية توسيع مجلس الأمن، والحاجة إلى معالجة الشواغل المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومشكلة الاتجار بالبشر.

بينما تجري دراسة التقرير بصورة مستفيضة في عواصمنا، توقعا لعقد مناقشات تفصيلية بشأن مجموعات متنوعة من القضايا في الأسابيع والأشهر المقبلة، أود أن أدلي ببضعة تعقيبات في جلسة الجمعية هذه.

إننا نؤيد الدعوة إلى وضع الأهداف الإنمائية للألفية في لب الاستراتيجيات الوطنية الإنمائية التي تتمشى مع الوقائع المحلية. إن احترام حقوق الإنسان، ووجود مجتمع مدني مفعم بالحيوية، وقطاع خاص متسم بروح المبادرة، والحكم الرشيد على جميع الصعد، أمور ضرورية إذا أريد لتلك الاستراتيجيات أن تنفذ. وفي الوقت ذاته، نسلط الضوء على أهمية اتباع نهج متوازن في استعراض أدوار ومسؤوليات وكذلك التزامات ومساهمات جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل، حسبما نصت عليه قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، تقديم المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لكفالة أن تندمج بشكل تام وفعال بالاقتصاد العالمي. فقصص نجاح بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لا تضمن التنمية المستدامة لجميع هذه الاقتصادات.

وترحب المجموعة بالاهتمام المخصص في التقرير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وغيره من الأمراض في أشد الأقاليم تضررا، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. كما نشدد على الحاجة إلى توجيه التركيز مجددا على تلك البلدان في أوروبا الشرقية والقفقاس التي شهدت مؤخرا أعلى ارتفاع في نسبة انتشار الإيدز. وتسليما منا بأن الرد الشامل على الإيدز يتطلب موارد مالية طويلة الأمد ومستدامة، فإننا نهيب بالمانحين الدوليين أن يفوا بوعودهم ويعملوا على تغذية الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وتعرب المجموعة عن تأييدها لرؤية الأمن الجماعي الجديدة التي تعالج الشواغل الأمنية لكل الدول، ومفادها أن التهديد الموجه ضد أي دولة هو تهديد موجه ضد كل الدول. ونؤمن بأن ذلك النهج يمكنه سد الفجوة القائمة بين الآراء المتشعبة حول مسألة الأمن.

إننا نتفق اتفاقا تاما على الحاجة إلى تنشيط الأطر المتعددة الأطراف للتعامل مع التهديدات التي تفرضها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وإلى استعادة الثقة بالآليات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار. وإن نزع السلاح ومنع الانتشار عمليتان مترابطتان، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. والتقدم في المجالين على حد سواء مطلوب بصورة ملحة. لذلك تدعو المجموعة إلى استخدام أكثر نشاطا للمبادرات القائمة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وبوسائل إيصالها. وإن دور مجلس الأمن في ذلك الصدد يتسم بأهمية شديدة.

يتطلب تحدي محاربة الإرهاب إجراءات مستدامة طويلة الأمد وعالمية. لذلك فإننا نرحب بوضع الأمين العام استراتيجية مكافحة الإرهاب الشاملة للأمم المتحدة. ونرى أن تعزيز التعاون والتنسيق الوثيقين مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن يكون جزءا أساسيا من تلك الاستراتيجية. والمجموعة يحدوها الأمل أن تتمكن البنود المقترحة لتعريف للإرهاب من تيسير اختتام العمل على صياغة مشروع اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي.

وحسب الحجج المساقة في التقرير الأخير للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) يشكل استخدام القوة عنصرا حيويا من أي نظام عملي للأمن الجماعي. وترى المجموعة أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر بوضوح استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة إلا في حالة ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، كما جاء في المادة ٥١، وفي تنفيذ التدابير التي يأذن بها مجلس الأمن. لذلك فإننا نتفق على أن من المهم تعريف واعتماد معايير للتفويض الشرعي من جانب مجلس الأمن باستخدام القوة. والحالات التي تكون فيها السلطات الوطنية غير راغبة في حماية مواطنيها أو عاجزة عن توفير الحماية من الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية قد تتطلب اتخاذ إجراء فعال من جانب المجتمع الدولي وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتخاذ تدابير الإنفاذ في الظروف الاستثنائية. ونؤمن بأن هذه التدابير يجب أن لا تنفذ إلا كمحاولة أخيرة وبموجب ولاية محددة من مجلس الأمن.

إننا لا نؤمن بأن التوصيات المقدمة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات في مجال حقوق الإنسان توفر حلا سحريا لجميع مشاكلنا؛ و لم يكن المقصود منها، في الواقع، أن تفعل ذلك. لكننا نؤمن بالتأكيد بأنها توفر نقطة انطلاق جيدة لتدابير خلاقة ومتجددة تقوم الحاجة إليها لإعادة تنشيط آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وندعم إلى حد كبير فكرة مزيد من جعل حقوق الإنسان جزءا اعتياديا من أنشطة منظومة الأمم المتحدة عامة. وفي ذلك الصدد، نتطلع قدما إلى الحصول على مزيد من التفاصيل حول إنشاء مجلس حقوق الإنسان واضطلاعه بوظائفه، حسبما اقترح الفريق الرفيع المستوى، مع مزيد من التفاصيل بخصوص ولاية هذا الجهاز والعضوية فيه وعلاقته بمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

ومن نفس المنطلق، نعتقد أن فكرة إنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة لتوفير التمويل والمساعدة التقنية للبلدان التي تسعى إلى إقامة أو تعزيز ديمقراطيتها فكرة تستحق من الدول الأعضاء أن تنظر فيها بروح إيجابية. كما ننظر بعين العطف إلى اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام بغية ملء الفراغ المؤسسي القائم في ذلك المجال الهام جدا. ونتطلع إلى المزيد من التفاصيل والمناقشات بشأن تلك المسألة.

وتؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وإن تخصيص مقعد دائم واحد على الأقل لمجموعة أوروبا الشرقية، التي ازداد حجمها بأكثر من الضعف في السنوات الـ ١٥ الماضية، مطلب أساسي وهام لكي نؤيد أي اقتراح من أجل الإصلاح. ونقدر بشدة البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا، الذي أيد فيه بوضوح موقف دول أوروبا الشرقية. وانسجاما مع موقف الأمين العام، ندعو إلى مشاركة أكبر في عملية صنع قرارات مجلس الأمن للبلدان الأكثر إسهاما في المنظمة من النواحي العسكرية والدبلوماسية والمالية.

وتتفق الدول الأعضاء في المجموعة على أنه ينبغي أن يواكب زيادةَ عدد أعضاء مجلس الأمن إصلاحٌ لأساليب عمله، بغية زيادة كفاءته وشفافيته وتعزيز طابعه الديمقراطي وخضوعه للمساءلة. ومن المهم أيضا كفالة أن أنشطة مجلس الأمن تكون وثيقة الصلة بهموم الدول الأعضاء، وأن قراراته تُنفذ.

وكما ذُكر في مناسبات عديدة، لا يجوز بالطبع حصر إصلاح الأمم المتحدة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ولذلك نتفق تماما على أن قيام الحاجة إلى تعزيز أنشطة الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للتداول وصنع القرار والتمثيل، وإلى تمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية. ومن المهم أيضا تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز أهميته.

أخيرا وليس آخرا، تتفق المجموعة تماما مع الأمين العام عندما يشير، في مقدمة تقريره، إلى أن ”أيا من المقترحات المطروحة في هذا المقام [في هذا التقرير] لا يغفل الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة هذا العام من أجل إحراز تقدم صوب حل الصراعات التي تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥). وينبغي فعل ذلك على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، خاصة مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء.

وتأمل الشعوب في شتى أنحاء العالم أن يتمكن زعماؤنا في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر من بث روح جديدة في الأمم المتحدة واتخاذ حزمة من القرارات الواسعة الأثر بهدف تعزيز العمل الجماعي في التصدي للتحديات على نطاق العالم. والمسؤولية الآن تقع على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء، عن تعبئة جهودنا لكي نكفل تحقيق تلك الآمال.

وبإمكانكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على كامل دعم وتعاون الدول الأعضاء في المجموعة في جهودكم النبيلة لتحقيق نتائج ملموسة خلال الأشهر المقبلة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على توفير إطار إجرائي وخارطة طريق واضحة لنا حتى نتبادل وجهات النظر بشأن تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005).

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لجامايكا وماليزيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز، على التوالي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي الدائم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. ولذلك سأقتصر على التعقيب على بعض المسائل التي نعتبرها ذات أهمية بالنظر إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، والذي كما ذكر متكلمون سابقون يتضمن أفكارا جريئة ومبتكرة. ونشكر الأمين العام على ذلك التقرير الواسع الأثر والهام.

يقدم تقرير الأمين العام لنا تحليلا وتوصيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يخلص إلى الاستنتاج بأن الأهداف قابلة للتحقيق ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، شريطة أن تنخرط الدول الأعضاء في ذلك وأن تحدد التعاون الاقتصادي ضمن شراكة عالمية.

ويقدر وفدي إقرار مبدأ الملكية الوطنية فيما يتعلق بتحديد وتثبيت أولويات التنمية على الصعيد الوطني من خلال برامج وخطط واستراتيجيات. وهي تمثل الإطار لإجراءات وطنية ويجب على المجتمع الدولي أن يدعمها بالقدر الكافي. وجزء أساسي من هذا الدعم الدولي للإجراءات المتخذة بشأن الأولويات الوطنية يشمل اتخاذ تدابير ذات مغزى بشأن وسائل التنفيذ، خاصة المتعلقة بالتزامين تم التعهد بهما ولكن لم يتم الوفاء بهما، هما إصلاح نظام التجارة وتخفيف الدين.

إن الدروس التي استخلصناها من تجربتنا تجعلنا نستنتج أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يفرض تحديات معينة للبلدان الخارجة من الصراع. فالخراب والدمار الناجمان عن انتشار الصراع المسلح يفسحان المجال للعمل الوطني والدولي. علاوة على ذلك، تتيح إشاعة السلام الفرصة للوصول إلى نقطة تحول، وهي فرصة يمكن اغتنامها من خلال برامج ذات رؤوس أموال كثيفة من أجل الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز السلام.

ثمة مجموعة مختلفة، ولكن جوهرية، من التحديات التي تؤثر في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية. فالجغرافيا والطبيعة والدخل كلها تُضعف قدرة تلك البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، وهو ما أُقر به في توافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ وأسهب فيه برنامج عمل بروكسل، وبرنامج عمل ألماتي، واستراتيجية موريشيوس مؤخرا. وتلك الأطر متفق عليها للتعاون الدولي، ولكنها ينقصها التنفيذ المجدي. لذلك يجب تعزيز إصلاح المنظمة بقدرتها على تشجيع التعاون الدولي حتى يمكن للبشر التمتع بالتنمية والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من تقرير الأمين العام أن عبء الديون الخارجية يؤثر تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن ديون أفريقيا، على وجه الخصوص، لا يمكن استدامتها. وخدمة الديون تحوّل الموارد عن التنمية، وتسهم في النقل الصافي للموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. ولعكس هذا المسار يجب أن يعالج المجتمع

الدولي استدامة الديون في البلدان المثقلة جداً بالديون والبلدان ذات الدخل المنخفض، خاصة في أفريقيا.

ونتفق تماما مع تقييم الأمين العام بوجود حاجة إلى توافق آراء دولي جديد بشأن مستقبل الأمن الجماعي. وفي هذا السياق أثار الأمين العام في تقريره مسائل مهمة وقدم ملاحظات وتوصيات طموحة ومثيرة للاهتمام. لكننا نرى أن المطلوب عمله أكثر بكثير للتغلب على أوجه الضعف المؤسسي للتعامل مع هذه القضايا.

وإذ أنتقل إلى الإصلاحات المؤسسية، اسمحوا لي أن أقول إننا نرى أن من الواجب أن تستعيد الجمعية العامة سلطتها ودورها بموجب الميثاق. ولذلك نؤكد على أهمية القرار ١٢٦/٥٨ بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة.

إن اقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يحل محل لجنة حقوق الإنسان يحتاج بالتأكيد إلى نظر إضافي. لكننا نرى أنه بصرف النظر عن القرار المتخذ بشأن حجم وطابع وولاية ومقر هذا المجلس، فإن النظام الحالي المؤلف من خبراء ومقررين مستقلين بحقوق الإنسان، يسهمون إسهاما متميزاً في تطوير المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحقوق الإنسان، يجب صونه.

لقد ذُكر الكثير حول الحقيقة الغنية عن التعريف بأن السلام والتنمية يعضد كل منهما الآخر. وتوصي الفقرة ٢٦٣ من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى (A/59/565) بأن ينشئ مجلس الأمن، بموجب المادة ٢٩ من الميثاق وبعد مشاورات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة لبناء السلام. وتوفر لنا الفقرتان ٢٦٤ و ٢٦٥ بعض الأفكار بشأن المهام الأساسية لهذه اللجنة وحجمها وعضويتها.

وبينما لم يذكر الأمين العام إذا ما كانت لجنة بناء السلام ستستفيد من عملية صنع القرار في مجلس الأمن، فإننا نرحب باقتراحه بإنشاء لجنة بناء السلام التي ينبغي أن يكون دورها الرئيسي مساندة الجهود الوطنية للتعمير فيما بعد الصراع والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

أخيراً، وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أقول إن البلدان الأفريقية حثت دائما على توسيع مجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلا وعلى تعزيز شفافيته واشتماليته. وتوافق آراء إزولويني واضح في هذا الصدد. ولكن إن لم نستطع، لأي سبب من الأسباب، أن نتوصل إلى توافق في الآراء، فيجب ألا يصبح ذلك تبريراً لتأجيل اتخاذ إجراء بشأن الغرض الفعلي لمؤتمر قمة شهر أيلول/سبتمبر، ألا وهو إحراز تقدم مهم وإقرار تدابير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ختاماً، اسمحوا لي أن أقول إننا نؤمن بأن تقرير الأمين العام، ”في جو من الحرية أفسح“، الذي يستند إلى تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، يمثل خطوة طموحة صوب التعرف على القضايا الجوهرية التي ستعرض على زعمائنا في شهر أيلول/سبتمبر.

ونتطلع إلى الانخراط في حوار إضافي في تلك الاجتماعات، وإلى العمل مع الميسرين الذين عينتموهم أنتم، سيدي الرئيس. وفي نهاية المطاف أود أن أقول إننا نقدر عظيم التقدير بالفعل الأسلوب الشفاف والاشتمالي الذي تديرون به هذه المشاورات المهمة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازي شعب وحكومة إندونيسيا إلى الكرسي الرسولي بمناسبة وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الذي قضى نحبه الأسبوع الماضي. فالبابا يوحنا بولس الثاني، بالإضافة إلى أنه كان زعيما روحانيا، كان أيضا شخصية بارزة في الدفع إلى الأمام بالسلام وبالتفاهم فيما بين الشعوب من مختلف الخلفيات. ونبتهل مع

وفود أخرى في الصلاة من أجل راحة روحه. ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لشعب وحكومة إمارة موناكو بوفاة الأمير رينييه الثالث هذا الأسبوع.

يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه السلسلة المهمة من الجلسات للإعداد للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونشكر الأمين العام على تقريره، ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005).

واسمحوا لي أن أقول بادئ ذي بدء إن وفد بلادي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل جامايكا بالنيابة عن مجموع الـ ٧٧ والصين. ويشاطر وفد بلادي وجهة النظر بأن التقرير المعروض علينا لا يعترف بقدر كاف بمواقف هاتين المجموعتين اللتين ننتمي إليهما. وسنتطرق بقدر أكبر من التفصيل فيما يتعلق بمواقفنا أثناء المرحلة الثانية من هذه المناقشات، التي اقترحتم أنتم سيدي، أن نجريها في مجموعات مواضيعية في وقت لاحق من هذا الشهر.

يتضمن تقرير الأمين العام مجموعة واسعة النطاق من المواقف والتوصيات القادرة على تغيير سمات الأمم المتحدة وتحسين حياة شعوب العالم بصورة أساسية. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون له على ملاحظته بأنه يتعين، في القرن الحادي والعشرين، أن تدفع الدول ومؤسساتها الجماعية إلى الأمام بقضية الجو الأفسح من الحرية بكفالة التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش في كرامة.

ومن الأهمية الكبرى بمكان أنه يشدد على العلاقة بين التنمية والأمن بوضوح شديد عندما يقول:

”لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. كما أن التنمية والأمن يعتمدان معا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“ (A/59/2005، المرفق، الفقرة ٢)

ذلك التوازن يجب احترامه والحفاظ عليه. ومن المهم أيضا أن الأمين العام ركز على أهمية تعددية الأطراف:

”ما من دولة تملك أن تقف بمفردها تماما في عالم اليوم. فنحن جميعا نتقاسم المسؤولية عن أمن وتنمية بعضنا البعض. والاستراتيجيات الجماعية والمؤسسات الجماعية والإجراءات الجماعية من الضرورات المطلقة“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣)

ويسرنا أكثر إزاء عدد من التوصيات والاقتراحات التي قدمها الأمين العام في التقرير بغية تحقيق هذه الرؤية، على الرغم من أن لدينا تحفظات بشأن عدد منها ونتطلع إلى الحصول على توضيحات بشأنها. وسأكرس الجزء المتبقي من بياني لبعض القضايا المتعلقة بمجموعات محددة.

يقر وفد بلادي بوجود قدر من خيبة الأمل فيما يتعلق ببعض من محتويات التقرير بشأن تدابير تحقيق هذه الرؤيا. وبإلقاء نظرة أوسع، وبينما لا ننكر مشروعية القضايا التي أثيرت، نعتقد وجوب إعطاء مساحة وتركيز أكبر لشواغل التنمية لدى البلدان النامية على جدارتها. وقد أدى عرض تلك الشواغل في إطار من الأمن إلى إبراز الأمن بوصفه القضية ذات الأولوية. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن التنمية هي الأساس الراسخ الذي يمكن أن نبني عليه السلام الدائم والأمن، وينبغي إبراز أنه لا يوجد هدف إنمائي للألفية يركز مباشرة وصراحة على الأمن.

وأود هنا أن أوضح أن تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب منا الالتزام بتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي من شأنها أن تجمع الموارد المالية الضرورية لمتابعة ذلك الالتزام. وقد اتخذنا بالفعل خطوتين حاسمتين للغاية للأمام،

هما تقرير الإجراءات المحددة التي يلزم اتخاذها، وتحديد الأدوات اللازمة لتحقيق تلك الإجراءات من خلال خطة تنفيذ جوهانسبرغ وتوافق آراء مونتيري.

وتُجْمل خطة تنفيذ جوهانسبرغ الإجراءات الرئيسية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية والتي يلزم الاهتمام بها بشكل عاجل. ونظرا لشمول الخطة يجدر الاعتراف بها مرشدا رئيسيا لنا في أغراض تمويل التنمية. ويوجز توافق آراء مونتيري الأدوات التي يمكن أن تحول خطة التنفيذ إلى نتائج عملية. وتضم تلك الالتزامات، علاوة على إعلان الألفية، خطة إنمائية شاملة كاملة التمويل.

بيد أننا نقول إن قصر الأهمية على الأهداف الإنمائية للألفية دون غيرها شبيه بإيلاء الاهتمام لأشجار بعينها بدلا من التركيز على الغابة بأكملها. ونرى لذلك أن لا تعامل الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها تجسيدا كاملا للتنمية، التي تضم مسائل أوسع نطاقا من ذلك بكثير، كالتفاوت المنهجي في الهيكل المالي الدولي واستعمال التعريفات الجمركية لإحباط إرادة البلدان النامية أن تشارك في التجارة الدولية. وقد أعلنت تلك الالتزامات بنيّة صادقة ويجب الوفاء بها بتنفيذها. أما إهمال تلك الالتزامات فمن شأنه أن يقوض مصداقية عملية التفاوض الدولي وموثوقيتها. ولذلك يساور القلق إندونيسيا إزاء التشديد القوي الذي يوجه الآن إلى اضطلاع البلدان النامية بقدر أكبر من المسؤولية عن التنمية فيها، وكأن فيه إشارة إلى أنها بمنأى عن تأثير المجتمع العالمي في سعيها لتحقيق ذلك الهدف.

ولا اعتراض على أن جميع البلدان النامية ينبغي أن تلتزم باستراتيجيات وطنية للتنمية، على النحو الذي يقترحه التقرير، وأن تحشد مواردها المحلية للوفاء بالأهداف الإنمائية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن امتلاك الموارد سيحدد طابع الخطط التي توضع لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فبدون موارد متاحة للتنفيذ، تتحول خطط التنمية إلى مجرد قوائم أُمنيات.

والواقع أن جميع البوادر تشير بوضوح إلى أن البلدان النامية قد بدأت بالفعل تضطلع بقدر أكبر من المسؤولية عن تنمية نفسها استنادا إلى واقع الأمور على الصعيدين الوطني والدولي. ومن ثم فإن الطلب الموجه إليها بأن تلتزم الآن باستراتيجيات وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ما هو إلا حث لها على المضي في الاتجاه الذي تسير فيه. بيد أن بعض البلدان النامية، وخاصة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تواجه قيودا قاسية فيما يتعلق بحشد الموارد اللازمة للتنمية فيها. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتأييد موقف الأمين العام بشأن ضرورة إتمام جولة الدوحة والحاجة الماسة إلى الوفاء بذلك الوعد الإنمائي.

ومع أن البلدان النامية متفقة على ضرورة حشد الموارد المحلية بقدر الإمكان، من المهم أيضا أن تعزز البلدان المتقدمة النمو التجارة الدولية التي تحقق مصالح التنمية، وأن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعمل على أن يكون تمويل الديون أمرا يمكن تحمله وعلى التخفيف من عبء الديون الخارجية. وستقدم إندونيسيا بالتأكيد آراءها واقتراحاتها بشأن تلك المسائل بعبارات أكثر تحديدا خلال المناقشات المواضيعية.

وتود إندونيسيا مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي للدعم الذي قدمه في أعقاب الكوارث الطبيعية الأخيرة التي تعرض لها بلدنا، أي الزلزال والأمواج العاتية يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والزلزال الذي أصبنا به في جزيرة نياس منذ أسبوع أو أكثر قليلا. وفي هذا الصدد، نود أن نعلن تأييدنا لتوصية الأمين العام بإنشاء نظام للإنذار المبكر من جميع الأخطار الطبيعية، يقوم على أساس من القدرة الوطنية والإقليمية الحالية.

وفيما يتعلق بالمجموعة المعنونة ”التحرر من الخوف“، فعلى النقيض من توقعاتنا يتخذ التقرير بعض مواقف نرى أنها كان ينبغي أن تكون أكثر توازنا. نرى، مثلا، من الصعب أن نفهم تعريفه للانتشار النووي، الذي يركز على الانتشار العام للأسلحة النووية، بينما يتجنب المسألة الأكثر خطرا المتمثلة في الانتشار الرأسي والتطوير النوعي. ويود وفدي التشديد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تنفذ تماما التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الخطوات العملية الـ١٣، بهدف تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وإذا انتقلنا إلى موضوع الإرهاب، ومن منطلق أننا دولة وقعت ضحية له مرتين، نؤيد تماما جميع الجهود التي تبذل لمكافحته. بيد أننا نرى التعريف الذي يتجاهل الكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي قاصرا في فهمه. وندعم استراتيجية مكافحة الإرهاب التي يمكن من خلالها مهاجمة تلك الآفة على مستوى جذري. كما نرى أن الوقت قد حان لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب على أساس من الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء. ويوفر انتهاء اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ من مشروع الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب النووي في وقت سابق من هذا الشهر الزخم اللازم للتوصل إلى توافق آراء حول تعريف الإرهاب، شريطة أن يكون لدى الدول استعداد لإظهار المرونة.

وقد ذكرنا أننا نوافق على إنشاء لجنة لبناء السلام تضطلع بمسؤوليات ما بعد انتهاء الصراع. ونرى أنها فكرة هامة جديرة بالنظر المتأني. ونتطلع إلى مواصلة العمل على تنفيذها.

ويعرب وفدي عن تأييده للأمين العام في حثه رؤساء الدول أو الحكومات على إعادة الالتزام بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية. ونحن نعتبر سيادة القانون مبدأ أساسيا من مبادئ الأمم المتحدة. ويلزم تعزيز المعايير والقواعد الدولية القائمة، فضلا عن تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات.

وفيما يتعلق ”بالمسؤولية عن الحماية“، نرى أنه ما زال يتعين معالجة عدد من المسائل السياسية والقانونية، رغم وجود بعض مبررات أخلاقية لتوصية الأمين العام في هذا الشأن.

وتساورنا شواغل مماثلة فيما يتعلق بالتوصية بشأن استعمال القوة. وسنقدم تحليلا أوفى لموقفنا إزاء هذا الموضوع أيضا خلال المرحلة المواضيعية من هذه المداولات، في وقت لاحق من هذا الشهر. ويكفي الآن أن أقول بالإشارة إلى المادة ٥١ من الميثاق، إن موقف إندونيسيا يتمثل في وجوب التزام الحرص الشديد تفادياً لأي إعادة لكتابة هذه المادة أو لإعادة تفسيرها.

ونعرب عن تأييدنا التزام الأمين العام فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة. ولكننا نود أن نؤكد مجددا ضرورة النظر إلى إصلاح المنظمة على أنه عملية والاضطلاع به كعملية منهجية، وأنه لا يجب أن يقتصر شكله مطلقا على إصلاح مجلس الأمن. فالإصلاح المؤسسي أو المنهجي يعني أن لا تنفذ هذه العملية كمشروع انتقائي مجزأ بل أن تشمل جميع الأجهزة الرئيسية للمنظمة.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن ذاته، لسنا مقتنعين بأن جميع الخيارات لإعادة هيكلته قد استنفدت. ومن المهم كذلك أن نقول إنه ما زال يلزم تحسين أساليب عمل المجلس لجعله أكثر شفافية وشمولا وفعالية. كما يجب أن تعزز تلك الإصلاحات تعددية الأطراف.

وانتقالا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رأينا أن الدور الهام الذي تضطلع به هذه الهيئة في التعامل مع التحديات الأمنية التي ترجع لأسباب اقتصادية قد تعرض للإغفال. ويلزم إنقاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الدور السلبي الذي فرض عليه أن يؤديه في الأزمنة الأخيرة، مقارنة بالأدوار القوية التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في المجالات الاقتصادية والمالية. ولا تتمشى هذه القيود المفروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع ولايته بموجب الميثاق. ونرى أن المجلس يعمل بمثابة ضمان ديمقراطي لسلامة اتخاذ القرارات في هذه المجالات. وينبغي لذلك توسيع دوره وجعله محوريا، بدلا من إضعافه.

ويقترح التقرير أيضا الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان يتسم بعضوية محدودة وانتقائية. ولسنا على يقين من أن الاقتراح المذكور يعالج مختلف المسائل الجدلية المتعلقة بحقوق الإنسان في المنظمة، ونتطلع إلى التطرق إليه بمزيد من المناقشة.

وأما فيما يتعلق بالمقترحات المتصلة بإصلاح الأمانة العامة، فنرى أن هناك الكثير من الأسئلة التي لم يجب عليها بعد، ونتطلع لتلقي إيضاحات في هذا الصدد.

أخيرا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي، مرة أخرى، أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لالتزامكم وقيادتكم ونحن نجهّز للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر القادم. وندرك أن فترة الخمسة أشهر هذه ستمثل تحديا، ونتعهد بتقديم دعمنا ومشاركتنا الكاملة في هذا الشأن. ونأمل أن تؤدي تعهداتنا وأعمالنا خلال تلك الفترة إلى إعادة تنشيط الأمم المتحدة وعضويتها تأييدا للميثاق وإعلان الألفية.

لكن هناك نقطة واحدة يجب أن تكون واضحة. إن ما يتعرض للخطر هنا هو مستقبل شعوب العالم، التي تتطلع إلى الأمم المتحدة التماسا للإرشاد والثقة في قيادتها. ومن المهم ألا تكون الوثيقة الختامية، التي سيوقعها الزعماء في أيلول/سبتمبر المقبل، جسورة وقوية فحسب، بل تمثل أيضا وجهات النظر الجلية للدول الأعضاء وتطلعات شعوبها.

إن التقرير، وبالتحديد مرفق التوصيات الذي ينتهي به، يعطي أيضا الانطباع بأن شهر أيلول/سبتمبر هو الموعد النهائي لاتخاذ إجراء بشأن محتوياته. وبدلا من ذلك، نود أن نحث على أنه ينبغي أن ننظر في التقرير ونتناوله بوصفه حزمة شاملة ومتوازنة وبداية مفيدة لعملية التغيير وبناء توافق الآراء بهدف تيسير تنفيذ نتائج إعلان الألفية، الذي يشدد على التنمية، ولا سيما القضاء على الفقر. لذلك تقوم الحاجة إلى توخي المرونة بالنسبة للموعد النهائي، حتى يمكن اتخاذ إجراءات مباشرة بشأن المسائل التي تحظى بتأييد واسع النطاق والسماح بالانتظار بعض الوقت لاستعراض المقترحات الخلافية التي لا تحظى بتوافق الآراء أو بالاتفاق.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أولا وقبل كل شيء، أود أن أتقدم إليكم بالشكر على الجهود التي بذلتموها لعقد مشاورات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا لخارطة الطريق. وتؤكد كازاخستان من جديد استعدادها للمشاركة بنشاط في هذه المشاورات، المصممة للتوصل إلى اتفاق بشأن القرارات التي ستعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونؤيد أيضا مبادرة الأمين العام بتعيين أربعة مبعوثين لضمان إجراء التحضيرات الكاملة والجيدة النوعية لمؤتمر القمة التاريخي للأمم المتحدة.

ترحب كازاخستان بتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“. ويتضمن التقرير برنامجا شاملا لإعادة هيكلة نظام العلاقات الدولية والأمم المتحدة ذاتها. وفي رأينا أن هذا التقرير قد أرسى أساسا للتوصل إلى حزمة شاملة من القرارات لضمان السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاضطلاع بالإصلاحات المؤسسية في الأمم المتحدة. وتتضمن الوثيقة توصيات عملية لتعزيز الجهود المتصلة بثالوث التنمية والحرية والسلام.

وتتشاطر كازاخستان وجهات النظر بوجود صلة لا تنفصم بين هذه الأهداف المعاصرة الثلاثة. ولكن علينا أن نشدد على أنه لا يمكن إنشاء إطار للأمن الجماعي والسلام والحرية في العيش في كرامة إلا بتهيئة الظروف المواتية لتنمية الدول.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تركيز اهتمامه على مسائل التنمية والتحديات ذات الصلة التي تتضمن الإنجاز الفعال وفي الوقت المناسب للأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك ينبغي أن يؤكد من جديد على زخم وأهمية الوثائق الختامية للمنتديات والمؤتمرات الرئيسية المتعددة الأطراف التي عقدت في مونتيري وجوهانسبرغ وأيضا في بروكسل وألماتي وموريشيوس.

وبصفتنا بلدا غير ساحلي، تشجع كازاخستان الدراسة الكاملة لمصالح تلك الفئة من البلدان. وفي ذلك السياق، ندعو إلى التنفيذ غير المشروط لبرنامج عمل ألماتي لعام ٢٠٠٣، حيث يتصل بعملية صنع القرار في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتعاون الأقاليمي.

وتشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصرا رئيسيا نهج وقائي يتناول مسائل الأمن الجماعي، ويتضمن تطوير استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الأزمات الناشئة.

وترحب كازاخستان بمبادرة وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب تنص على القضاء على أسباب الإرهاب ونبذه بوصفه وسيلة تكتيكية لجذب الاهتمام السياسي. ويعتمد نجاح تلك الاستراتيجية بشكل كبير على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة الإرهاب الدولي، وعلى الدور المتعاظم للمنظمات الإقليمية في التصدي لهذه الآفة. غير أن بناء قدرات الدول لمنع العمليات الإرهابية وعمليات التجنيد من قبل الإرهابيين هو العنصر الأكثر فعالية في استراتيجية شاملة.

وتدعو كازاخستان إلى التوصل إلى اتفاق مبكّر حول مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لزيادة تطوير آلية قانونية متكاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ونرحب بإتمام أعمال اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ التي تهدف إلى صياغة وإعداد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، بغية اعتمادها.

ونود أن ننوه بحسن توقيت التوصية المتعلقة بإنشاء لجنة لبناء السلام. إن المهمة الرئيسية للجنة ينبغي أن تنصب على منع تكرار أي وضع يؤدي فيه الافتقار إلى استراتيجية لبناء السلام إلى تفاقم الصراعات الداخلية وزيادة فقدان الدول قدرتها على أداء وظائفها السيادية بطريقة فعالة ومسؤولة. وينبغي أن ترفع تلك اللجنة تقاريرها إلى مجلس الأمن أو إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحسب المرحلة التي يكون صراع معين قد بلغها.

وتعتقد كازاخستان أن قرار استخدام القوة لضمان السلم والأمن الدوليين لا يجب اللجوء إليه إلا بوصفه الملاذ الأخير وبالاستناد إلى معلومات موثوق بها وموضوعية.

نود أن نؤكد على أهمية الحكم المتعلق بضرورة التأكيد من جديد على التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة للتصدي بشكل ناجح لطائفة عريضة من التحديات، بما فيها الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة هيكلة وتنشيط الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية ووكالاتها.

إننا نشارك في وجهة النظر التي تشير إلى أنه من الخطأ أن نتعامل مع حقوق الإنسان على أساس أنها مساومة بين حقوق الإنسان وأهداف مثل الأمن أو التنمية. وفي ذلك السياق، فإن امتثال جميع البلدان بشكل شامل لمعاهدات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف وتكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية القائمة في هذا المجال يشكلان عنصرين رئيسيين في صون السلم والأمن الدوليين.

إن اقتراح الأمين العام بالاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم لحقوق الإنسان، بوصفه جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة أو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، يحتاج من وجهة نظرنا إلى مزيد من الدراسة المتعمقة.

وتعتقد كازاخستان أن إصلاح الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة – أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – من أجل تحقيق التوازن في عملها وتعزيز بعضها البعض، يعتبر مسألة مبدأ. وينبغي أن يكون للجمعية العامة موقع محوري بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي وصانع القرارات وذا الطابع التمثيلي في الأمم المتحدة.

لقد أعربت كازاخستان مرارا وتكرارا عن تأييدها المستمر لتوسيع مجلس الأمن بفئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، على أساس التمثيل الجغرافي العادل واحترام المساواة في السيادة بين الدول.

وتفضل كازاخستان، مثلها في ذلك مثل دول أخرى كثيرة، أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونعتقد أيضا أنه يجب إيلاء الاهتمام إلى وجهة نظر الأمين العام بأن العجز عن التوصل إلى توافق في الآراء يجب أن لا يصبح ذريعة لتأجيل هذا العمل الهام.

وسيتعذر تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير من دون أمانة عامة كفوءة ومحترفة. وينبغي أن يتألف كادر الأمانة العامة من أكثر الناس ملاءمة لأداء المهام المطلوبة. وفي ذلك الصدد، من المهم جدا كفالة أن تحقق التدابير المتخذة لتقوية الأمانة العامة هدفها الرئيسي: تحسين الكفاءة.

سيأتي زعماء العالم إلى نيويورك في أيلول/سبتمبر لاتخاذ قرارات حسنة التوقيت متعلقة بإصلاحات أبعد أثرا من أي إصلاحات في تاريخ الأمم المتحدة بأسره. وإن قدرة منظمتنا على الرد بصورة فعالة على التحديات والتهديدات العالمية تعتمد على تحضيرنا للتوصيات ذات الصلة لزعمائنا. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة، فإن كازاخستان، شأنها شأن الدول الأخرى، تعلق على المنظمة كل آمالها في تحقيق الاستقرار في العالم وإقامة نظام عالمي عادل استنادا إلى معايير عالمية معترف بها.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الأعضاء الآخرين في الإعراب عن تقديري وشكري لكم، السيد الرئيس، على عقدكم جلسات الجمعية العامة هذه لتبادل وجهات النظر حول تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، الأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). إننا نثني على الأمين العام لتقديمه هذا التقرير، الذي يرسم خريطة طريق لمداولاتنا بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

إننا نؤيد البيانات التي أدلى بها وفد ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز، ووفد جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووفد ملاوي باسم المجموعة الأفريقية.

وإننا نؤمن بأن تقرير الأمين العام يقدم لنا أساسا جيدا للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والشراكة العالمية المطلوبة لتحقيقها.

ونلاحظ باهتمام نهج الأمين العام، الذي يولي اهتماما متساويا لجوانب التنمية والأمن وحقوق الإنسان في عملية الإصلاح. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن يعم سلام دائم أو أمن جماعي حقيقي في مجتمعنا العالمي ما دام الفقر المدقع والثراء الذي لم يسبق له مثيل موجودين جنبا إلى جنب. ويعرض تقرير الأمين العام إستراتيجية قيمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقديم جدول زمني لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وإكمال جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، وإلغاء ١٠٠ في المائة من ديون أشد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإن الفكرة الابتكارية بافتتاح مرفق التمويل الدولي في عام ٢٠٠٥ لدعم الصرف المسبق للمساعدة الإنمائية الرسمية على الفور هي فكرة جديرة بالثناء أيضا.

إلا أننا نلاحظ مع الشعور بالقلق أن بعض المقترحات والتوصيات الهامة الواردة في تقرير مشروع الألفية والآراء التي قدمها مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي للأمين العام لم تدرج فعليا في التقرير. كما نشعر بأن الظروف الاستثنائية لأفريقيا والبلدان الأقل نموا لم تنعكس في التقرير بطريقة ذات شأن. وإن التنفيذ الحسن التوقيت للأهداف الإنمائية للألفية حتمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة التي تندرج أغلبية بلدانها في عداد البلدان الأقل نموا، والتي تظل بؤرة للفقر المدقع.

ونتفق مع الفكرة القائلة إن التهديدات الأمنية مترابطة. ونؤمن إيمانا راسخا بأنها يمكن فعلا وضع حد لها أو تخفيف حدتها أو تصفيتها عن طريق الإجراءات التعاونية. وبغية تقوية أمننا الجماعي تقوم الحاجة إلى تفاعل مستدام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي تصميم آلية للدعم السوقي والمالي المتواصل لاستراتيجية سلام لعموم أفريقيا تتألف من قوة احتياطية أفريقية، ونظام للإنذار المبكر على صعيد القارة، ووحدة للوساطة، وبرنامج للتعمير فيما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بدعم الاتحاد الأفريقي في تشكيله قوة احتياطية أفريقية.

ونؤمن بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة عن تشجيع وتطوير إستراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب. ونعترف أيضا بمحورية التعاون الدول والحاجة إلى بناء شراكات في القتال ضد الإرهاب. وتحتاج الأمم المتحدة إلى إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الأفريقي لكفالة الأخذ بنهج تعاوني في منع الإرهاب ومحاربته. ونود أيضا أن نشدد على الضرورة الحاسمة لتقوية القدرات الوطنية لمنع ومحاربة الإرهاب.

لقد طرح الأمين العام توصيات مهمة وثيقة الصلة بالواقع فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي. وفي ذلك الصدد نحيط علما بما لتوصياته بإصلاح مجلس الأمن من قوة دافعة، لا سيما التوجه نحو توسيع المجلس وجعله جهازا تمثيليا. ويحدونا الأمل أن يجري أثناء مناقشتنا استعراض أوسع لمسألة زيادة الشفافية والخضوع للمحاسبة والفعالية.

ونقدر أيضا توصية الأمين العام بإصلاح الأمانة العامة وتنظيمها بشكل أفضل حتى تصبح عنصرا جوهريا من

نظام فعال للأمن الجماعي. ويجب علينا أن ننظر وأن نبت في توصيات الأمين العام في ذلك الصدد.

أما التوصيات المتعلقة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فإنها لا ترقى إلى مستوى توقعات أغلبية الدول الأعضاء، التي أدلت بتعقيبات مهمة جدا والتي يحدوها الأمل أن تمنح هاتان الهيئتان السلطة والآليات المناسبة لمواجهة التهديدات والتحديات المعروفة بصورة عامة ومسائل التنمية بصورة خاصة. وما زلنا نأمل أن نتمكن من معالجة أوجه القصور السالفة الذكر ومن استعادة دور الجمعية العامة بصفتها الهيئة الصانعة القرار الأكثر ديمقراطية وعالمية بالأمم المتحدة.

ولما كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهازا جوهريا رئيسيا بالأمم المتحدة مكلفا بالتعامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فسيكون من المتناقضات أن نفشل في تقويته في هذا الوقت بالذات الذي يعتبر فيه الفقر والمرض والتدهور البيئي من التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين.

إننا نؤمن بأن تحسين فعالية إصلاح الأمم المتحدة يتطلب تنسيقا وتعاضدا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولقد لاحظنا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا تعمل بوصفها أداة أساسية في صون السلم والأمن وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في مجالات السلم والأمن والتنمية، يأمل وفدي زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للتوصية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أنه ما زال هناك ٣٥ متكلما في القائمة. وسنتمكن من إنهاء عملنا غدا إن لم يأخذ المتكلمون وقتا طويلا جدا في الإدلاء ببياناتهم. ولذلك أناشد جميع الممثلين المنتظر أن يتكلموا غدا أن يتوخوا الإيجاز.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.